وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــامعــة محمد الصديق بن يحي – جـيجـل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

العنــوان:

دور السياسة المالية في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000–2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

إعداد الطلبة:

كروم وردة

بوكرشة أميرة

إشراف الأستاذ:

صوفان العيد

لجنة المناقشة

الأستاذ	علاب رشيد	رئيسا
الأستاذ	صوفان العيد	مشرفا ومقررا
الأستاذ	عميروش شلغوم	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

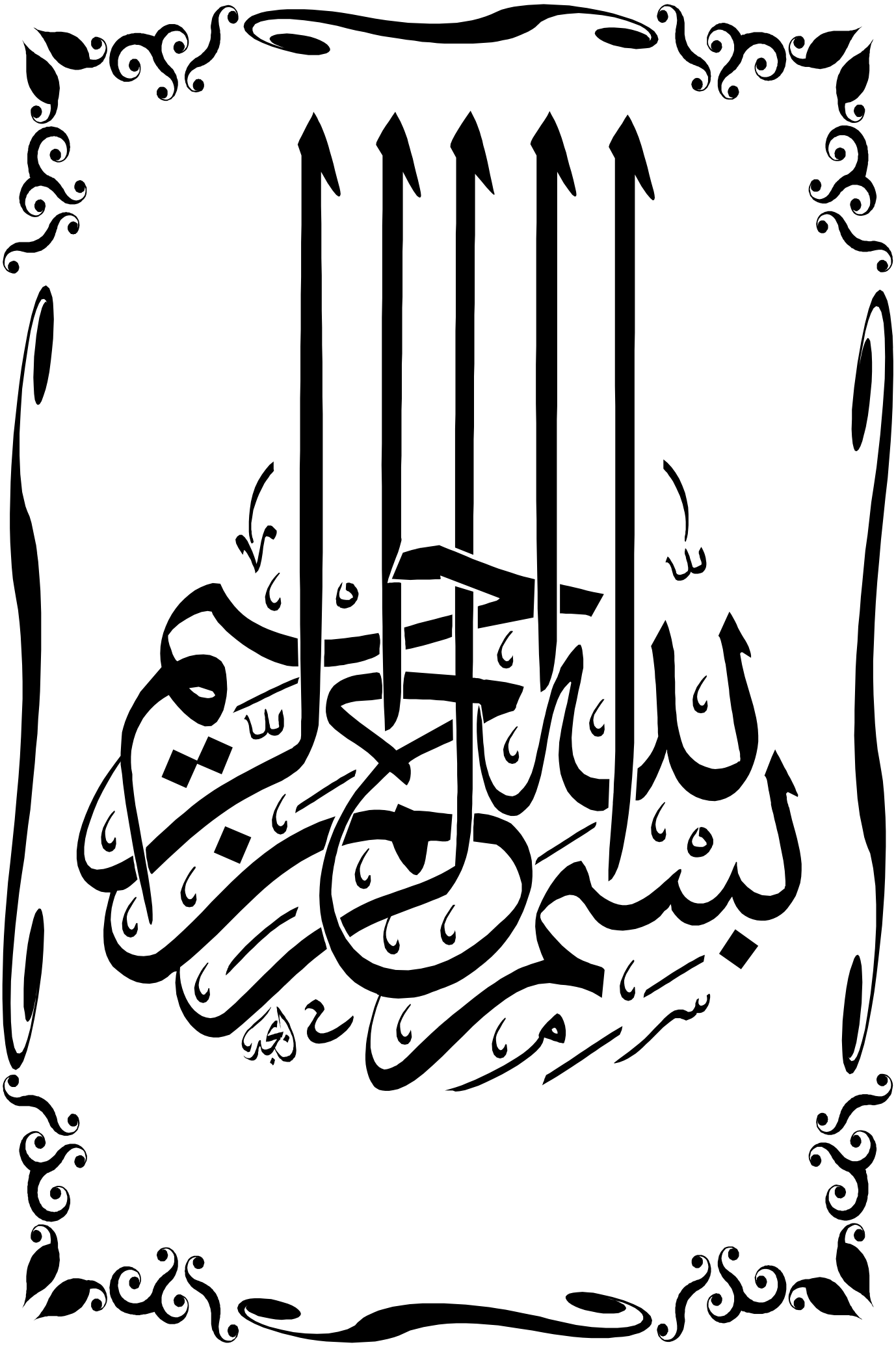
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من وضع الله الجنة تحت قدميها والدتي العزيزة وإلى من سقى الشجرة حتى أثمرت والدي العزيز و إلى سندي في الحياة إخوتي و أخواتي

إلى التي منحتني الإرادة و العزيمة و قاسمتني هموم إنجاز هذا العمل زميلتي وردة

إلى كل من عرفناهم و جمعت بيننا الدنيا : فاطمة، وردة، أسماء، أسيا ، فريال، زينب ، صليحة، لبنى، سعيدة، وهيبة.

إلى كل من ساعدنا بإعداد هذا العمل من قريب أو من بعيد

أميرة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين

الحمد لله الذي علمنا الخير و لم نكن من قبل نعلم شيئا ثم الحمد لله الذي أنار لنا مسالك الخير فسرنا فيها من دون تردد نصيب في كل خطوة هدفا نبيلا.

نتقدم بالشكر الأوفر للأستاذ "صوفان العبد" الذي أشرف على رسالتنا موجها ونافذا ومعلما

فلم يبخل بعلم ولم يتردد بنصيحة.

كما نتقدم بالشكر إلى الأساتذة الذين رافقونا طوال فترة التحصيل العلمي.

وجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة الذين شرفونا بقبول مناقشة هذه الرسالة.

والشكر الجزيل لكل من شاركنا دربنا ومد لنا يد العون وثمنا لنا الخير والتقدم.

وشكرا

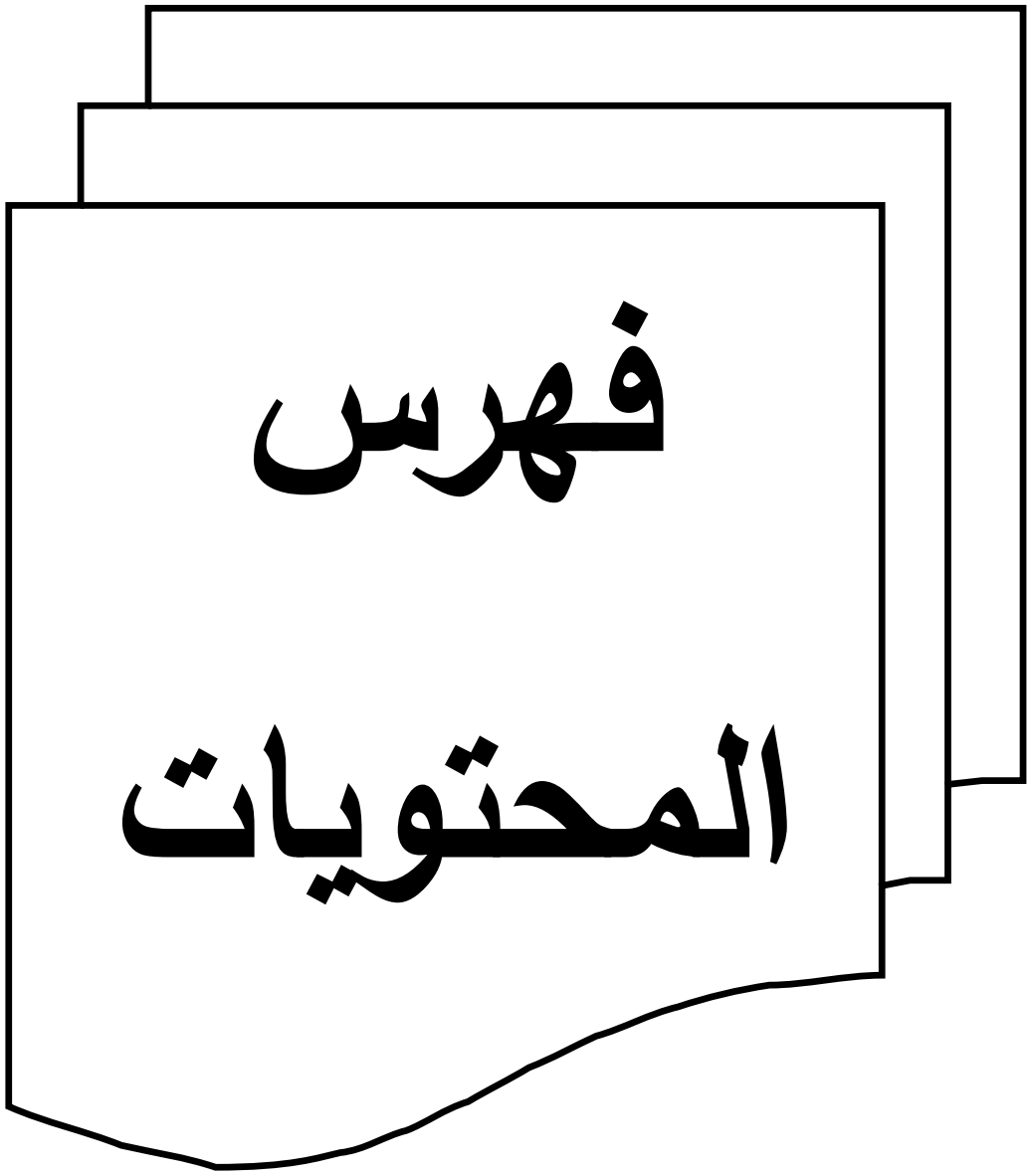
فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير **الإهداء** **الفهرس** **قائمة الجداول والأشكال** **مقدمة**	**أ- ث**
الفصل الأول : مفاهيم عامة حول السياسة المالية	
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	07
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية	07
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية	07
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية	11
المطلب الرابع: أنواع السياسة المالية	12
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية	14
المطلب الأول: النفقات العامة	14
المطلب الثاني: الإيرادات العامة	18
المطلب الثالث: الموازنة العامة	23
المبحث الثالث: علاقة السياسة المالية بالمتغيرات الأخرى	25
المطلب الأول: علاقة السياسة المالية بالاستقرار الاقتصادي	25
المطلب الثاني: علاقة السياسة المالية بالتنمية الاقتصادية	27
المطلب الثالث: السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد	30
خلاصة	31
الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	33
المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي	34
المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار	34
المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي	36

المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر	38
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	38
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	39
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	41
المبحث الثالث: أشكال وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر	44
المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	44
المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية	47
المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر	49
خلاصة	51
الفصل الثالث: أثر السياسة المالية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2000- 2016)	
تمهيد	53
المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر	54
المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر	54
المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر	64
المطلب الثالث: سياسة الموازنة العامة في الجزائر	74
المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	77
المطلب الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر	77
المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	78
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	83
المبحث الثالث: أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	86
المطلب الأول: السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر	86
المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق العام في الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر	88
خلاصة	96
خاتمة	98
قائمة المراجع	102
الملخص	

قائمة

الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000–2016)	55
02	تطور نفقات التسيير خلال الفترة (2000 – 2016)	56
03	تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2000 – 2016)	57
04	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004	59
05	التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004	60
06	التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	61–62
07	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010 – 2014)	63
08	السلم الضريبي على الدخل الإجمالي	66
09	توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني	69
10	توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني	69
11	توزيع الرسم بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاط الإنتاج والتوزيع.	70
12	معدلات الضريبة على أرباح الشركات	71
13	تطور الجباية العادية خلال الفترة (2000– 2016)	73
14	تطور الجباية البترولية خلال الفترة (2000 – 2016)	74
15	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016	76
16	تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000–2016)	79
17	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة (2002–2016)	80
18	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002 – 2016).	81
19	توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب القطاع القانوني خلال الفترة (2002 – 2016)	82
20	تحليل تطور النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة(2000– 2016)	87
21	تحليل تطور نفقات التسيير واستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000–2016)	90
22	تطور نفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000– 2016)	92

قائمة

الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	منحنى الطلب الكلي.	9
02	منحنى العرض الكلي.	10
03	السياسة المالية التوسعية.	13
04	السياسة المالية الانكماشية.	14
05	منحنى تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016	77
06	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2016.	79
07	توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب القطاع القانوني في الجزائر (2002 – 2016).	82
08	تطور نسبة الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000– 2016)	88
09	تحليل تطور نفقات التسيير واستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000– 2016)	91
10	تحليل تطور نفقات التجهيز واستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000– 2016)	93

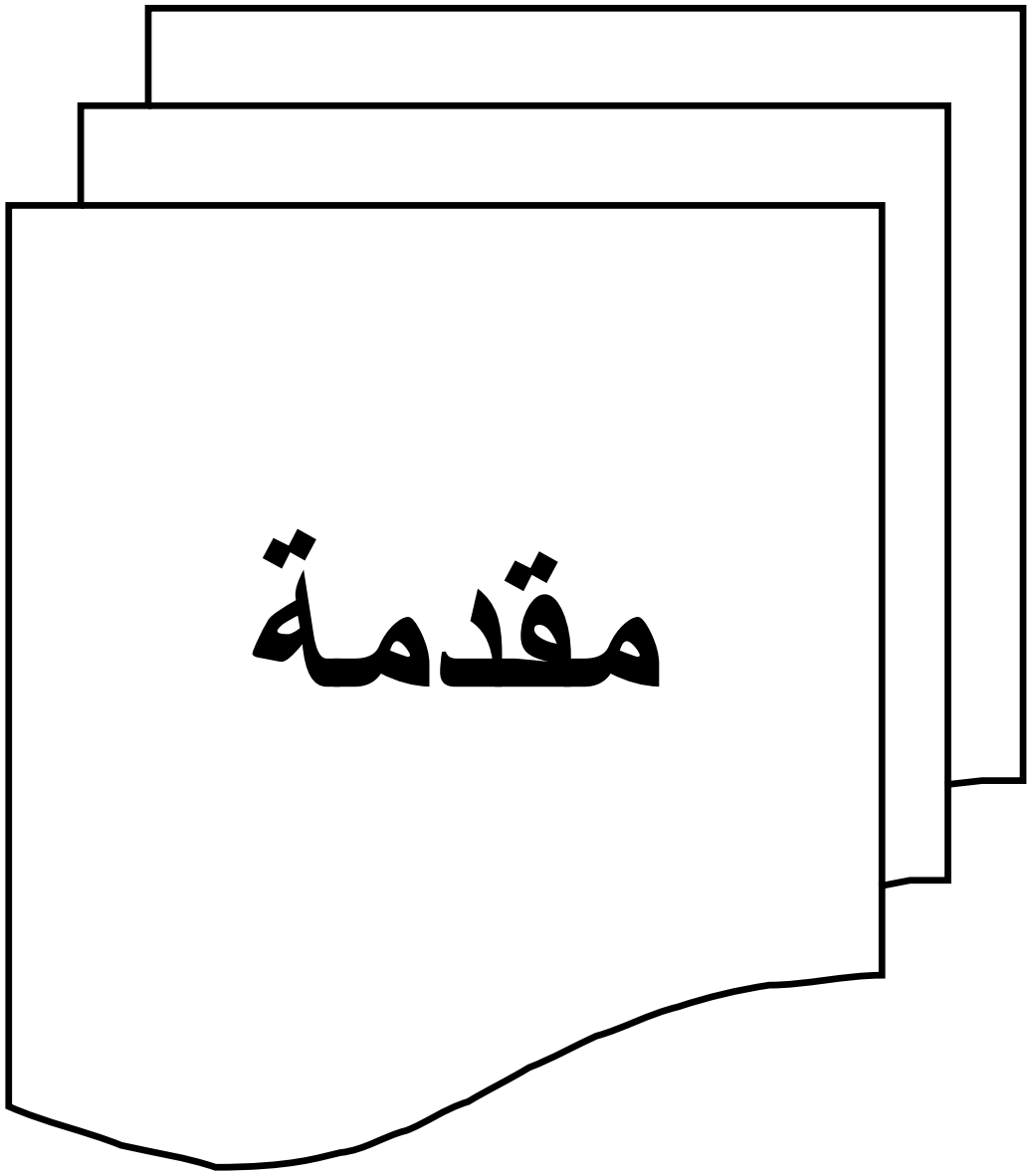
مقدمة

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في العصر الحالي وسيلة فعالة وضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية وهذا لما يتمتع من مزايا عدة تحقيق النمو الاقتصادي وتطور الدول اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، كما أنه أضحى الوسيلة الوحيدة التي تسعى الدول النامية إلى اجتذابها وهذا من خلال سعيها لتحسين مناخ استقطاب الاستثمار وجعله مناها مضيافا للمستثمر الأجنبي من كل النواحي، حيث تتبع الدول المضيفة مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق مناخ مناسب لجذب الاستثمار الأجنبي.

وفي هذا الصدد نجد السياسة المالية تحتل مكانة هامة من بين هذه السياسات وتعد الوسيلة الرئيسية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي ، لأنها تعتبر المرآة العاكسة لدور الدولة، فهي تتضمن الإجراءات التي تستخدمها السلطة المالية لتحديد النشاط المالي من خلال أدواتها التي تساعد في التدخل في النشاط الاقتصادي وتخطيط الإنفاق العام بما يتناسب مع إيراداتها العامة والجزائر كبقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما يسمح به القانون ومختلف تشريعات وزارة المالية بهدف جذب الاستثمار الأجنبي لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد ومن هنا ظهرت أهمية دراستنا للسياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000 – 2016) وهذا من أجل صياغة رؤية استشرافية واضحة لسياسة مالية ناجحة في المستقبل.

1- الإشكالية الرئيسية:

تتمحور إشكالية الدراسة حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل خاص في الجزائر وهذا لأن اقتصادها يعاني من مجموعة من الصعوبات و الاختلالات داخليا وخارجيا وتفاقمها على الرغم من المجهودات والإصلاحات المالية والبرامج الاقتصادية التي قامت بها الدولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ومن خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية موضوع الدراسة على الشكل التالي:

هل ساهمت السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2016)؟

ومن هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل أدوات السياسة المالية؟
- ما هي أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر ومدى قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية المطروحة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- السياسة المالية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تسعى إلى تحسين مناخ الاستثمار.
- الهدف العام للاستثمار الأجنبي المباشر هو تحقيق العائد وتكوين الثروة.
- السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية الناجعة لتحقيق النمو الاقتصادي.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

- إبراز آليات تطبق أدوات السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تبيان أهم أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.
- محاولة فهم أدوات السياسة المالية في الواقع الاستثماري في الجزائر.

4- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- التعريف بالسياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر.
- أهمية السياسة المالية ومدى مساهمتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إبراز دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

5- أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها:

- كون الموضوع له علاقة بمجال تخصصنا (اقتصاد دولي).
- سعي الجزائر إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- اعتماد الجزائر على أدوات السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي.

منهج الدراسة:

قصد الاستجابة لمتطلبات هذه الدراسة، قمنا باستخدام المنهج الوصفي عند التطرق لمختلف الجوانب النظرية للموضوع، من خلال دراسة ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والإطار النظري للسياسة المالية، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي.

من خلال الأرقام والبيانات والإحصائيات الخاصة بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة.

أما عن المراجع المعتمدة فقد استخدمنا مجموعة من الكتب وبعض الجرائد الرسمية والمجلات والملتقيات، إضافة إلى مذكرات التخرج.

6- دراسات سابقة:

كثيرة ومتعددة الدراسات التي عالجت موضوع دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

- دراسة "بوزيان عبد الباسط" بعنوان "دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر" دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994 – 2004)، وهي رسالة ماجستير 2006، قد تناول الباحث أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربعة فصول بدأها بمكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية وواقع السياسة المالية في الدول النامية وصولا إلى الجانب التطبيقي الذي دعمه بدراسة قياسية اعتمد على الإنفاق العام كمؤشر للسياسة المالية في تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر وتوصل الباحث إلى أن الارتباط بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف.
- دراسة "إبراهيم مادي" بعنوان فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من (2000 – 2010)، هي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه 2013، فقد تناول الباحث مدى فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربعة فصول بدأها بالإطار النظري الذي دعمه بنموذج قياسي للعلاقة بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن السياسة المالية التي انتهجتها الجزائر عن طريق التوسع في الإنفاق العام لم تحقق وأن السياسة المالية في الجزائر لم تستطع التخلص من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات.

7- تقسيمات الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات السابقة وإثبات الفرضيات، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

- في الفصل الأول سنتناول مفاهيم عامة حول السياسة المالية من حيث تعريفها وتطورها وأدواتها وعلاقاتها بالمتغيرات الأخرى.
- الفصل الثاني تطرقنا إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلاله تحديد مفهومه، أشكاله وآثاره على بعض المتغيرات الاقتصادية وإبراز مزاياه وعيوبه.
- الفصل الثالث فتناولنا فيه أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2016)، من خلال إبراز واقع السياسة المالية في الجزائر من جانب الإنفاق العام والإيرادات العامة والموازنة العامة، إضافة إلى واقع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وأهم

المعوقات التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقة بين سياسة الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر مدعمة بدراسة تحليلية.

8- صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث وجود تباين في البيانات والإحصائيات الخاصة بالإنفاق العام والإيرادات والموازنة العامة والاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الهيئات المحلية، والأرقام الصادرة عن المنظمات الدولية.

الفصل الأول :

مفاهيم عامة حول السياسة المالية

- **المبحث الأول:** ماهية السياسة المالية
- **المبحث الثاني:** أدوات السياسة المالية
- **المبحث الثالث:** علاقة السياسة المالية بالمتغيرات الأخرى

تمهيد

تحتل السياسة المالية مكانة هامة في السياسة الاقتصادية الكلية لأنها تتطلع إلى تحقيق الأهداف التي تمس مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهي تعبر عن مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وهذا باستخدامها لأدواتها المتعددة والتي تعد من الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية، وهذا بالاعتماد على سياسة مالية توسعية أو انكماشية، وهذه المكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم لم تكن وليدة الصدفة بل تطورت عبر العصور والمدارس الاقتصادية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالسياسة المالية لذا سنتناولها من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

المبحث الثالث: علاقة السياسة المالية بالمتغيرات الأخرى.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية العامة للدولة، وأداة من أدوات التخطيط الاقتصادي الحديث تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والسياسية وهذا بإتباع إما سياسة توسعية أو انكماشية حسب الظروف الاقتصادية السائدة.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية Fiscal policy

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.[1]

كما تعرف السياسة المالية على أنها مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة. بينما يعرفها البعض على أنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج القومي والتشغيل، والادخار والاستثمار وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها.[2]

مجمل التعريفات تتفق على أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي، بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج، نفقاتها، وإيراداتها العامة، والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة، وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني.[3]

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

أولا: السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي:

من أهم الفرضيات التي قام عليها الفكر الكلاسيكي حالة الاستخدام الكامل للموارد البشرية والاقتصادية، حيث اعتقد الكلاسيك بأن جميع عناصر الإنتاج بما فيها العمل تعتبر في حالة استخدام شامل. وأن هذه الحالة تمثل الوضع الطبيعي في الاقتصاد وأن المحدد الأساسي للإنتاج والدخل في المدى القصير هو مستوى التشغيل الكامل.[4]

---

[1] إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 182.

[2] محمود الوادي، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري للنشر والتوزيع، طبعة العربية، الأردن، 2007، ص 312.

[3] إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة الأولى عمان، 2013، ص ص 152،153.

[4] محمد حسن الوادي وأحمد عارف العساف ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص78.

ومن أهم دعائم هذه الفرضية: "قانون جون ساي (say)" ومدلول اليد الخفية لأدم سميت في بيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، فقانون ساي للأسواق والذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق طلبه" والذي يؤكد على وجود علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق فأي زيادة في الإنتاج (العرض)، سوف يخلق زيادة معادلة له في الدخل وسوف تؤدي هذه الزيادة في الدخل إلى إحداث زيادة معادلة لها في الإنفاق على السلع والخدمات لأن الناس وفقا لهذا الفكر كانوا يحملون النقود كوسيلة لتبادل فقط.[1]

وتقوم مبادئ الفكر الكلاسيكي على عدة أسس منها: أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي فإذا ما ترك حرا في بيئة تتوافر فيها كافة ضمانات الحرية الاقتصادية، فإنه سيسعى لإشباع حاجاته، وتعظيم ثروته ولتحقيق مصلحته الشخصية وهذه المصلحة الشخصية التي يسعى إليها الفرد ستؤدي إلى تحقيق مصلحة المجتمع، لأن مصلحة الفرد تكون مشتركة بين مصالح الأفراد ومن ثم فلا تتعارض مع بعضها البعض، ويلخص الكلاسيك من ذلك إلى ضرورة استبعاد الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق الحدود مثل: القيام بالإنفاق على بعض السلع والخدمات العامة مثل: الأمن والدفاع والعدالة.[2]

ثانيا: السياسة المالية في التحليل الكينزي:

لقد كان انتقاد الكينزيين على الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية امتدادا منطقيا لهجوم كينز على معظم المبادئ الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية فقد انتقد كينز قانون جون ساي الأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف.[3]

حيث أوضح كينز أن الدخل القومي يتوازن عند أي مستوى للدخل، ويكون ذلك دون مستوى التوظيف الكامل ومن ثم توجد بطالة أو أعلى من مستوى التوظيف الكامل ومن ثم ارتفاع التضخم حيث بدأ كينز والاقتصاديون التابعون له يؤمنون بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق التوظيف الكامل والاستقرار في الأسعار.

حيث ركز كينز على جانب الطلب الكلي ومكوناته ومن خلال السياسة المالية يتم التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب لتحقيق أهداف المجتمع، ووفقا ذلك، فإن الفكر الكينزي يؤمن بعدم

[1] عبد المجيد حامد دراز – السياسات المالية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2002، ص21.

[2] هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر – دراسة مقارنة– دار الفكر الجامعي للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007، ص53.

[3] عبد العظيم حمدي، السياسة المالية و النقدية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2007، ص296.

الحياد المالي وبالتالي عدم الالتزام بتوازن الميزانية تماشيا مع متطلبات السياسة المالية ووفقا لظروف النشاط الاقتصادي.[1]

وفيما يلي نشير بالإيجاز إلى شكل كل من منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي وفقا للمفهوم الكينزي.

أ) **منحنى الطلب الكلي:** يعبر منحنى الطلب الكلي على العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والناتج أو الدخل القومي كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (1):منحنى الطلب الكلي.

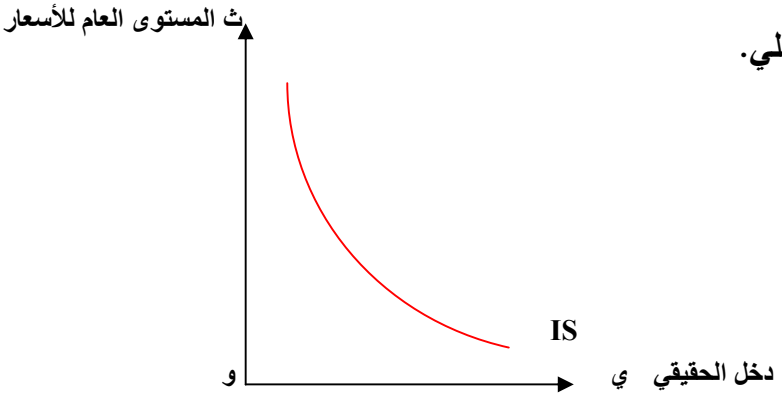

المصدر:محمود فوزي أبو سعود، الاقتصاد الكلي الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص176.

في الشكل السابق يوضح لنا العلاقة العكسية بين الأسعار والدخل الحقيقي، حيث كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي والعكس صحيح، ونفسر ذلك هو أن ارتفاع مستوى الأسعار سيخفض من مستوى الطلب الكلي مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقي والعكس.

ب) **منحنى العروض الكلي:** يوضح لنا العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (2):منحنى العرض الكلي.

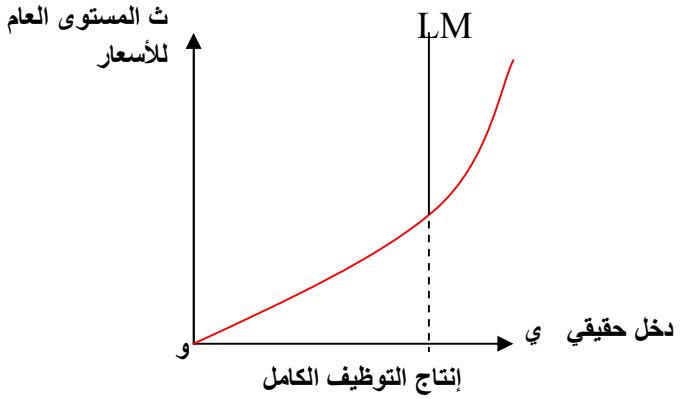

المصدر: محمد فوزي أبو سعود، مرجع سبق ذكره، ص177.

[1] رمضان مقلد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص186.

في الشكل السابق نجد أن منحنى العرض الكلي يوضح العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي، بمعنى أن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي تكون مصحوبة بارتفاع في الأسعار والعكس صحيح حتى نصل إلى مستوى التوظيف الكامل، وهنا يأخذ منحنى العرض الكلي الشكل العمودي على المحور الأفقي حيث لا تؤدي الزيادة في الأسعار إلى زيادة الإنتاج الكلي.[1]

ثالثا: السياسة المالية في التحليل النقدي:

أحرزت وجهة نظر النقديون نفوذا واسعا في أواخر السبعينات من القرن الماضي وخصوصا بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد أخفقت في احتواء الركود التضخمي في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات البطالة وبنسب عالية إذ اعتقد النقديون بأن السياسة النقدية هي الأمل لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم وان السياسة المالية لها أثر في المستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي وأن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل القومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي ويعتقد أنصار المدرسة النقدية بأن اليد الخفية التي تحدث عنها أدم سميث يمكن أن تعود إلى العمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة وهم بذلك معارضون لاستخدام السياسة المالية لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي.

إذ يعتقد النقديون أن تطبيق سياسة مالية توسعية من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق رأس المال مما يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص وهو ما يطلق عليه النقديون بأثر المزاحمة،* وبذلك يؤثر في فعالية السياسة المالية التوسعية لأن السياسة المالية هنا لا تؤدي سوى أثار توزيعية بين القطاع العام والخاص نظرا لأن زيادة النفقات الحكومية يصاحبها غالبا انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه وفي هذه الحالة لا معنى بالمرة للتوسع في النفقات الحكومية سوى تأمين الدعم للتوسع الحكومي.[2]

[1] محمد فوزي أبو سعود، الاقتصاد الكلي، الإسكندرية، 2004، ص ص177،178.

[2] الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013، ص ص66 ،67.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق ما يلي:

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

ويقصد بالاستقرار الاقتصادي بتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتجنب التغيرات المفاجئة في المستوى العام للأسعار مع المحافظة على معدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي فالتشغيل الكامل لا يعني الوصول بمعدل بطالة إلى الصفر وإنما التقليل النسبي لها وخلق فرص العمل المنتجة وتلعب السياسة المالية دورا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة في أوقات الكساد والرواج ومن خلال قدرتها التأثيرية على مستويات التشغيل والأسعار والدخل القومي.[1]

2- تحسين عملية تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة:

وهي تمثل عملية توزيع الموارد المادية والبشرية المتاحة في الدولة بين الأغراض أو الحاجات أو النشاطات المختلفة، بهدف تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد والمجتمع، وتبين الأدبيات أن هذه العملية تشمل تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص وكذلك التخصيص بين سلع الإنتاج والاستهلاك والتخصيص بين الاستهلاك العام والخاص وأخيرا التخصيص بين الخدمات العامة والخاصة.

3- إعادة توزيع الدخل القومي:

تبين الأدبيات أن الدخل القومي يقسم إلى قسمين هما: الدخل الوظيفي وهو ما تجنيه عناصر الإنتاج المختلفة، أي عوائد عناصر الإنتاج (الأجور، الأرباح والفوائد والريع) ويقاس التفاوت في توزيع الدخل الوظيفي من خلال المقارنة بين نسبة عوائد الأجور لوحدها وبين نسبة عوائد حقوق الملكية الأخرى (الأرباح، الفوائد الريع) ويشير التقارب بينها إلى انخفاض التفاوت في توزيع الدخل.

[1] إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة،دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص ص266،265.

*أثر المزاحمة يعني إحلال نشاط اقتصادي عام محل نشاط اقتصادي خاص ويحدث عند الزيادة في الإنفاق العام من خلال زيادة في العبء الضريبي فيتقلص حجم الإنفاق الاستثماري الخاص و عند ارتفاع المستوى العام للأسعار في حالة التشغيل التام يتقلص حجم الطلب الاستهلاكي و الاستثماري، عند تمويل العجز المالي العام، و عند ارتفاع أسعار الفائدة.

ويسمى النوع الثاني بالدخل الشخصي، وهو يتمثل في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أم بين الأسر في كل فئة من فئات الدخل ولقياس التفاوت هنا يتم مقارنة الحصة النسبية لكل مجموعة من الأفراد والأسر في كل فئة من الدخل القومي[1].

المطلب الرابع: أنواع السياسة المالية

أولا: السياسة المالية التوسعية

عندما يعجز الطلب الكلي عن امتصاص العرض الكلي، المتاح من السلع والخدمات في الاقتصاد (التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل) يعني ذلك ضرورة تحفيز الطلب الكلي لسد الفجوة القائمة وهنا تقوم الحكومة بتفعيل السياسة الضريبية وزيادة حجم الإنفاق العام وهنا لرفع مستوى الطلب.

هذا التحفيز قد ينتج عنه إقامة المشروعات العامة، وشق الطرق الجديدة وإنشاء المدارس والجامعات والمستشفيات أو أنها قد تقوم بمنح إعانات اجتماعية لشرائح معينة من السكان مثل إعانات البطالة والشيخوخة جميع تلك الإجراءات تزيد من القوة الشرائية للأفراد ولقطاع الأعمال وهو ما يزيد من حجم الطلب الكلي، وبالتالي يزداد حجم الاستثمار ويزداد الطلب على العمل وهو ما ينعكس في رفع معدلات التشغيل في الاقتصاد عموما. وعليه فإن إجراءات السياسة المالية التوسعية تعني استخدام المزيد من الإنفاق الحكومي أو تقليل معدلات الضريبة المفروضة على القطاع العائلي أو قطاع الأعمال وهذا ما يؤدي إلى إحداث نفس الأثر على الاقتصاد الكلي والمتمثل في تحفيز مستوى الطلب الكلي لمجاراة مستوى العرض الكلي وسد الفجوة القائمة بينهما.

فتخفيض معدلات الضريبة المفروضة على مختلف الشرائح من الأفراد أو المؤسسات يؤدي إلى زيادة القدرة المالية لهم، فبالنسبة للأفراد يزداد مستوى دخلهم، وهو ما يعني زيادة الميل الحدي للاستهلاك، كلما تزداد معدلات الأرباح التي يحققها قطاع الأعمال ما يشجعهم على الاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج وتبين الأدبيات أن زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب وذلك لأن مضاعف الاستثمار في الحالة الأولى يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب. وهذا ما يوضحه الشكل (3) حيث أن زيادة الإنفاق أو تقليل الضرائب سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي[2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2003، ص ص44، 45.

[2] إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص ص163،164.

الشكل (3): السياسة المالية التوسعية.

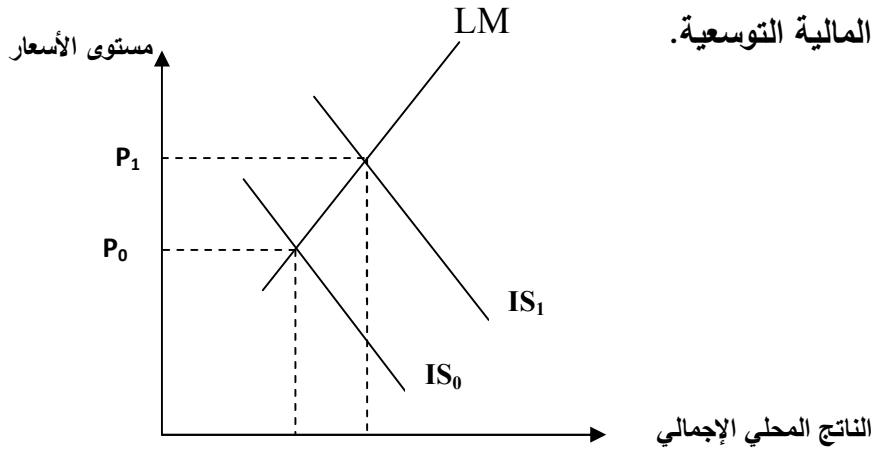

المصدر: إياد عبد الفتاح النسور، أسياسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013، ص 164.

ثانيا: السياسة المالية الانكماشية:

عندما يكون مستوى الطلب الكلي أكبر من مستوى العرض الكلي ويكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، عندها يتولد في الاقتصاد ضغوطات تضخمية ترفع من المستوى العام للأسعار نحو الأعلى وهنا تقوم الحكومة ممثلة بوزارة المالية بمحاولة امتصاص هذه الضغوطات عبر أدوات السياسة المالية.

فقد تقوم الحكومة بزيادة معدلات الضريبة المفروضة بهدف امتصاص جزء من القوة الشرائية للأفراد، والحد من الاستهلاك (تقليل الميل الحدي للاستهلاك) لتخفيض مستوى الطلب الكلي وقد يكون التخفيض مقصود نحو سلع معينة غير أساسية للحد من الترف الاستهلاكي كما قد تقوم الحكومة أيضا بتخفيض مستوى النفقات العامة للحد من مستوى التضخم ولكن هذا التخفيض قد يكون على بعض النفقات الرأسمالية ذات الأهمية بالنسبة المنخفضة أو تأجيل إقامة بعض المشاريع المستقبلية مقارنا بالاستمرار في الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم والأجور[1].

[1] خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة الثالثة، الأردن، 2007، ص ص247،246.

الشكل (4): السياسة المالية الانكماشية.

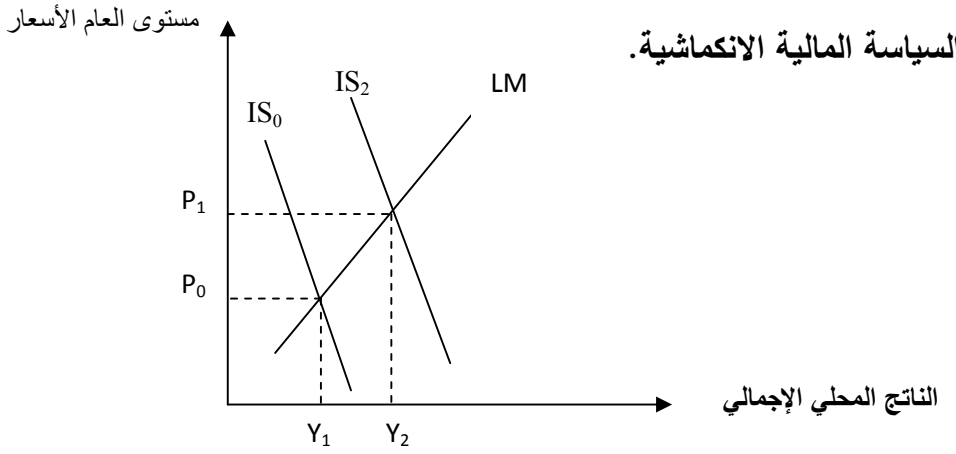

المصدر:خالد واصف الوزاني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق،دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة،الأردن،2007، ص ص 146،147.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

تتمثل أدوات السياسة المالية في تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة لدفع عجلة النشاط الاقتصادي والتي تنقسم إلى ثلاث أدوات وهي:

- ❖ النفقات العامة.
- ❖ الإيرادات العامة.
- ❖ الموازنة العامة.

المطلب الأول: النفقات العامة

سوف نعرض مفهوم النفقة العامة واهم عناصرها وكذا أنواعها وأخيرا الآثار المترتبة عليها

أولا: مفهوم النفقات العامة:

النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة بقصد إشباع حاجة عامة وبذلك تكون عناصرها على النحو التالي:

1- **المبلغ النقدي:** تنفق الدولة عادة مبالغ نقدية للحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات ويعد إنفاق المبالغ النقدية الأسلوب الاعتيادي لحصول الدولة على احتياجاتها وسداد ما يستحق عليها من فوائد وأقساط الدين العام.[1]

2- تصدر النفقة العامة عن الدولة أو إحدى هيئاتها: حيث تشمل نفقات الهيئات المحلية ومؤسسات الدولة ونفقات المشروعات العامة ولا يمنع من ذلك أن هذه المشروعات العامة تخضع

[1] محمد طاقة، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص ص34،33.

في إدارتها لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح، لأن ذلك لا يزال عنها صفتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط متميز بهدف تحقيق الربح لأن ذلك والأهداف الاقتصادية. وتبعا لذلك نعتبر النفقة العامة تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية بالإضافة إلى النفقات التي تقوم بها مؤسساتها في المجال الاقتصادي.[1]

3- الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام: ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر من قبل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد.

وتبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد إذ جميع الأفراد متساوون في تحمل الأعباء العامة كذلك يجب أن يساوون في النفقات العامة للدولة ادن تحمل الأعباء والنفقات العامة هما وجهان لعملة واحدة، وبذلك فليس من المتصور أن تكون النفقة لغرض نفع أو مصلحة خاصة بفئة معينة، لما في ذلك من مخالفة لمبدأ العدالة والمساواة في تحمل الأعباء العامة.[2]

ثانيا: أنواع النفقات العامة:

تنقسم النفقات إلى:

1- من حيث غرض النفقة:

أ- نفقات للحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي.

ب- نفقات الرفاهية وتشمل نفقات التعليم والصحة.

ت- النفقات الاستثمارية وهي النفقات التي تهدف إلى تنمية الدخل كالمشروعات العامة والإعانات للمؤسسات الخاصة.[3]

2- نفقات عامة من حيث آثارها الاقتصادية:

أ- **نفقات حقيقية:** وهي صرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين بالدولة، وكذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل إدارات وأجهزة الدولة، وهذا النوع يزيد من الناتج القومي.

ب- **نفقات تحويلية:** وهي صرف الأموال العامة على الإعانات الاجتماعية والضمان الاجتماعي هذا النوع لا يزيد من الناتج القومي، لأنه يهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين المواطنين.

---

[1] فاطمة السويسي، المالية العامة والمؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 2000، ص38.

[2] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2006، ص ص27-33.

[3] يونس أحمد البطريق وآخرون، المالية العامة (الضرائب والنفقات العامة)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص227.

3- نفقات من حيث شموليتها:

وتنقسم إلى:

أ- **نفقات محلية:** وهي تلك النفقات التي تخصص لخدمة سكان منطقة معينة دون سواها، داخل حدود الدولة وذلك حسب التقسيم الإداري للدولة ويتولى عملية الإنفاق المجالس والهيئات المحلية ويتحمل أعباء هذه النفقة بالدرجة الأولى الموازنة المحلية للإقليم ترد هذه النفقات في موازناتهم.

ب- **نفقات قومية:** هي النفقات التي تخدم جميع مرافق الدولة وجميع مواطنيها بغض النظر عن سكناهم ويتولى عملية الإنفاق وزارات وهيئات ومؤسسات الدولة ويتحمل أعباء هذه النفقة الموازنة العامة للدولة.[1]

4- تقسيم النفقات العامة من حيث تكرارها العادي:

وتنقسم إلى:

نفقات عادية: وهي التي تتجدد كل فترة زمنية معينة ولما كانت مدة الميزانية سنة في المعتاد فقد جرت العادة على اعتبار النفقة عادية إذا تكررت كل سنة كمرتبات العاملين وأثمان الأدوات والمهمات اللازمة لسير المرافق والمشروعات العامة في الدولة.

نفقات غير عادية: هي التي لا تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الميزانية بل تدعوا الحاجة إليها في فترات متباعدة تزيد عن السنة وقد تكرر في نفس السنة لأسباب استثنائية كنفقات مكافحة وباء طارئ ونفقات إصلاح الكوارث الطبيعية.[2]

ثالثا: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام:

1- أثر الإنفاق العام على الإنتاج القومي:

يمكن أن تحصر الآثار المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج القومي ويتوقف الإنتاج القومي على جانبين هما:

أ- القدرة الإنتاجية:

وفقا لما يتوفر من عوامل إنتاجية تتمثل في رأس المال والعمل والموارد الطبيعية والقدرات التنظيمية والفنية.

---

[1] طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص ص125،124.

[2] بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم-دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008، مذكرة ماجيستر جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر،2011،ص ص21، 22.

ب- حجم الطلب الفعال:

يمكننا أن نتعرف على آثار النفقات العامة في القدرة الإنتاجية للمجتمع في ثبات حجم الطلب الفعال عن طريق التمييز بين النفقات الاستثمارية والاستهلاكية ولما كانت النفقات العادية تشكل حجما كبيرا من الإنفاق العام فهي إذا على مستوى الناتج القومي وقد أدت الأزمات إلى قيام الدولة بدور إيجابي في النشاط الإنتاجي، وكذلك إلى التدخل لقيادة النشاط الإنتاجي، وتوجيهه وإطلاعها بدور تختلف أبعاده وفقا للفكر السياسي والاقتصادي الذي تؤمن به السلطة السياسية الذي انعكس على حجم القطاع العام وبدوره وبالأخير على النفقات العامة الموجهة نحو الاستثمار التي تمثل جزءا كبيرا من الإنفاق الكلي. كما تؤثر النفقات العامة الاستهلاكية بدورها على الناتج القومي على مدى مساهمتها في الإنتاج وقد أضفى مفهوم النفقة العامة طابعا إنتاجيا على هذه النفقات بعد أن كان الطابع، إن نشاط الدولة استهلاكي وبالتالي لم يكن لها تأثير على مستوى الإنتاج القومي.[1]

2- أثر الإنفاق في الاستهلاك القومي:

أ- النفقات العامة التي تشكل طلبا مباشرا على السلع والخدمات الاستهلاكية:

تشكل النفقات العامة التي تقوم بها الدولة طلبا على بعض السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤثر في الاستهلاك القومي على النحو التالي:

1- تقوم الدولة بشراء بعض الخدمات الاستهلاكية مثل: الخدمات الطبية والعلمية والدفاع وهو ما يطلق عليه الاستهلاك القومي ونعتبر النفقات العامة على مثل هذه الخدمات نفقات استهلاكية رغم أن هذه النفقات عامة وتؤدي إلى خلق خدمات عامة تساهم في زيادة الإنتاج القومي.

2- تقوم الدولة بشراء بعض السلع الاستهلاكية مثل الملابس والمواد الغذائية لإشباع حاجات الأفراد وأن يكون الغرض من هذه النفقات توزيع هذه السلع بالمجان على بعض الفئات الاجتماعية الفقيرة.[2]

ب- توزيع الدخول:

تتنوع النفقات العامة التي تمنحها الدولة للأفراد وذلك حينما تؤدي الدولة للأفراد إنفاقها في صورة مرتبات وأجور ومعاشات ثم يخصص الأفراد الجزء الأكبر منها للاستهلاك.[3]

3- أثر الإنفاق العام على الأسعار:

[1] فتحي احمد دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار رضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص ص97،98.

[2] أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2001، ص ص 97،98.

[3] محمد الصغير بعلي، يسري أبو علا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص42.

تتحدد أثار النفقات العامة على مستوى الأسعار من عدة أوجه، فقد تدعم الدولة بعض السلع لتكون في متناول الأغلبية الساحقة من السكان، وقد تقدم إعانات للمنتجين للحد من تكلفة الإنتاج أو تمنح امتيازات ضريبية لتفادي ارتفاع الأسعار، ويمكن للدولة من خلال الإصدار التضخمي للنقود لكن يجب عدم المبالغة في ذلك، وأن تساهم في حماية القدرة الشرائية للمستهلكين، كذلك للدولة أن تحمي بعض المنتوجات الإستراتيجية من انهيار أسعارها.[1]

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

أولا: مفهوم الإيرادات العامة

أ: تعريف الإيرادات العامة: يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية "مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي".[2]

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها "مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك سوا قروض داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة وهذا لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية".[3]

ب: خصائص الإيرادات العامة: يمكن إبراز أهم الخصائص التي تتمتع بها الإيرادات العامة فيما يلي:

- الصفة النقدية للإيرادات العامة.
- الدولة هي الوحيدة المكلفة والملزمة بتحصيل الإيرادات.
- ترد هذه الأموال إلى الخزينة العامة للدولة.
- تهدف هذه الإيرادات إلى تغطية النفقات العامة.[4]

ثانيا: أنواع الإيرادات العامة:

لقد تعددت مصادر الإيرادات العامة وتنوعت أساليبها، واختلفت طبيعتها تبعا لنوع الخدمة التي تقدمها الدولة ومن بين تقسيمات الإيرادات العامة التي يتم التطرق إليها ما يلي:

1- الإيرادات الاقتصادية:

[1] أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص86،87.

[2] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص115.

[3] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص236.

[4] سوزي عدلي ناشد، أساسيا المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص77.

فالإيرادات الاقتصادية هي التي تحصل عليها الدولة من أملاكها وتسمى إيرادات أملاك الدولة (الدومين).

ويقصد بالدومين: مجموع الأموال التي تملكها الدولة سواء أكانت منقولة أو غير منقولة وسواء كانت ملكية الدولة لها عامة أم خاصة ويقسم الدومين وفقا لنوع ملكية الدولة للأموال المكونة له إلى دومين عام ودومين خاص:

أ. **الدومين العام:** ويقصد به الأموال التي تملكها الدولة أو الهيئات والمصالح العامة والتي تخضع لأحكام القانون العام، والتي يترك فيها للأفراد حقا الانتفاع بها دون مقابل أو بمقابل تفرضه الدولة يسمى بالرسم وهذا لتنظيم استعمالها.[1]

ب. **الدومين الخاص:** ويقصد به الأموال التي تملكها الدولة أو الهيئات والمصالح العامة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص، ويدر الدومين الخاص دخلا إلى خزينة الدولة ويعتبر مصدرا للإيرادات العامة، وينقسم إلى الأنواع التالية:

- الدومين الزراعي: ويشمل ممتلكات الدولة من الأرض الزراعية، الغابات.
- الدومين الصناعي والتجاري: يقصد به مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة.
- الدومين المالي: ويقصد به ما تملكه الدولة من أسهم وسندات مالية، أوراق مالية، وهذا النوع من الدومين له أهمية كبيرة في العصر الحالي نتيجة انتشار الاقتصاد المشترك، والذي يتميز بمساهمة الدولة في رأس مال بعض المشروعات الإنتاجية.[2]

2- الإيرادات السيادية (الضرائب والرسوم):

أ. الضرائب:

أ.**1 تعريف الضريبة:** تعرف الضريبة على أنها "اقتطاع نقدي إجباري لصالح السلطات العمومية بصفة نهائية وبدون مقابل وذلك بهدف ضمان تمويل الأعباء العامة للدولة، الجماعات المحلية والإقليمية والإيرادات العمومية".[3]

وعليه تتميز الضريبة بالخصائص التالية:

- الضريبة ذات شكل نقدي لا عيني.

[1] محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، الأردن، 2015،ص ص282،283.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص91،92.

[3] عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص22.

- الطابع الإجباري والنهائي للضريبة.
- تهدف إلى تحقيق النفع العام وتفرض وفقا لقدرة المكلف على الدفع.[1]

أ.2 أنواع الضرائب:

تفرض الدولة الضريبة في ضوء ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعادة ما يلجأ الباحثون في مجال الضرائب إلى تصنيف أنواع الضرائب لكي تسهل دراستها وتنقسم إلى ما يلي:

- **من حيث تعدد الضريبة:** فنجد فيها:

الضريبة الوحيدة والضريبة المتعددة: فالضريبة الوحيدة تفرضها الدولة على مبيعات نسبة محددة على مشتريات كل المواطنين والمقيمين.

أما المتعددة: يتم فرض عدة أنواع من الضرائب مثل فرض ضريبة مبيعات على مبيعات الشركات والمؤسسات، وضريبة دخل على الأرباح الناتجة عن الاستثمار.

- **من حيث الوجود والاستعمال:** فنجد فيها:

الضرائب المباشرة: تعتبر الضرائب مباشرة إذا كان دافع الضريبة لا يستطيع نقل عبئها إلى غيره فهو الشخص المقصود بفرضها من قبل المشروع مثل: ضريبة الدخل على الرواتب والأجور.

الضرائب غير المباشرة: يستطيع دافع الضريبة هنا نقل عبئها إلى شخص آخر ويمكن أن يكون قصد المشروع في فرضها هو الشخص الذي يتحملها في النهاية.

- **من حيث النظرة إلى دافع الضريبة:** فنجد فيها:

الضريبة الشخصية والضريبة على الأموال: فالأولى يتم مراعاة حالة وظروف دافع الضريبة أما **الضريبة على الأموال:** فهي تفرض على الوعاء المالي الذي يملكه الفرد.[2]

ب. الرسوم:

ب.1 تعريف الرسم: يمكن تعريف الرسم "على أنه مبلغ مالي إلزامي يدفعه الأفراد إلى الدولة مقابل خدمة معينة يتحصلون عليها".[3]

ب.2 خصائص الرسم: يتميز الرسم بالخصائص التالية:

[1] فوزي عطوي، المالية العامة، النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص5.

[2] عادل محمد القطاونة، المحاسبة الضريبية، دار وائل للنشر،الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص10.

[3] منصور بن إعمارة، الرسم على القيمة المضافة La TV ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص19.

الصفة الإلزامية والإجبارية حيث يلتزم الأفراد بدفعه إلى الدولة وهو مبلغ من المال يدفع مقابل انتفاع الفرد من خدمة معينة.[1]

ب.3 أوجه الاختلاف بين الرسم والضريبة:

يتشابه كل من الرسم والضريبة في عنصر الإجبار إلا أن الاختلاف الرئيسي بينهما يكمل في الرسم بفرض مقابل خدمة معينة يطلبها الشخص، أما الضريبة كمصدر هام للإيرادات العامة فهي تفرض بدون مقابل.

تحدد قيمة الرسم عادة على أساس قيمة الخدمة التي يحصل عليها الفرد بينما تحديد مقدار الضريبة يتم على أساس المقدرة المالية للمكلف بالضريبة.

الرسم يفرض بناء على قانون في صورة قرارات إدارية أما الضريبة فلا تفرض إلا بقانون يصدر عن السلطة التشريعية نظرا لحساسية وخطورة هذا المصدر التمويلي.[2]

3- إيرادات الدولة (الائتمانية) من القروض العامة:

1.3 تعريف القرض العام: "هو عقد دين تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصارف أو الهيئات المحلية أو الدولية مع الوفاء بإعادته مع الفوائد المترتبة عليه وفي التاريخ المحدد".[3]

خصائص القرض العام:

- يتم إبرام عقد القرض بصورة اختيارية، فالدولة لها الحرية في طلب القرض.
- يدفع القرض في شكل نقدي سوا بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية.
- يستند القرض إلى صك تشريعي فتقوم الحكومة بإبرام القرض استنادا إلى إذن مسبق من قبل السلطة التشريعية.[4]

2.3أنواع القروض العامة:

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص254،255.

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص ص141،142.

[3] خالد شحادة الخطيب وأحمد، زهير شامية، أساس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الثالثة، الأردن، 2005، ص239.

[4] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص104،105.

- **قروض داخلية وقروض خارجية:** فالداخلية هي قروض تحصل عليها الدولة من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين المقيمين فوق أراضيهم. أما الخارجية فهي القروض التي تحصل عليها الدولة من مصادر خارجية وتلجأ الدولة إليها، عندما تكون في حاجة إلى رؤوس الأموال.[1]
- **القروض الاختيارية والقروض الإجبارية:** الأصل العام أن القرض يكون اختياريا إذ تكون للأفراد حرية الاكتتاب في القرض من عدمه أما القروض الإجبارية فهي القروض التي تفرضها الدولة على رعاياها بصورة إجبارية وتلجأ الدولة في هذا النوع من القروض في حالة الأزمات والحروب والظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية.
- **القروض المؤبدة والقروض المؤقتة:** ففي القروض المؤبدة تلك التي تحدد فيها الدولة ميعادا للوفاء بها مع التزامها بدفع الفوائد أما القروض المؤقتة: فهي تلك التي تحدد الدولة ميعادا معينا للوفاء بها وتلتزم به أمام المكتتبين في القروض.[2]
- **القروض المثمرة والقروض العقيمة:** فالقروض المثمرة هو الذي ينفق على مشروع استثماري يأتي بإيراد ويسدد أصل الذين مع الفوائد المترتبة عليه، أما القروض العقيمة فهي قروض تنفق على مشروعات لا تأتي بإيرادات من أجل تسديد أصل القروض وفوائده ولكنه قرض يدر فوائد عامة للاقتصاد والمجتمع.[3]

ثالثا: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة:

لما كانت الضريبة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة وأفضل أداة تستخدمها لتسير النشاط الاقتصادي فإنه يتعين علينا أن ندرس ونتعرف على أثر الضريبة الاقتصادية دون غيرها من الإيرادات الأخرى.

أ-اثر الضريبة على الإنتاج:

تؤثر الضرائب على الإنتاج من جوانب مختلفة ويظهر تأثيرها من خلال تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية أي من خلال أثرها في عناصر الإنتاج (العمل ورؤوس الأموال). فمن خلال استخدامها لتمويل البرامج والأنشطة الاستثمارية من جهة واستخدامها بوصفها كأداة لتوجيه الاقتصاد القومي باتجاه الاستثمارات المرغوبة ومن خلال الحوافز والإعفاءات والامتيازات من جهة أخرى تعمل في

[1] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أساس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية، الأردن، 2005، ص239.

[2] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية،الطبعة الأولى، لبنان، 2006، ص ص241-246.

[3] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، الطبعة الثانية، المرجع السابق ، ص245.

اتجاه زيادة الإنتاج القومي. كما تعمل على حماية الإنتاج المحلي من خلال رفع أسعار الضرائب الجمركية على السلع المستوردة فيقبل الأفراد شراء السلع المصنعة محليا وبالتالي زيادة الإنتاج.[1]

ب- اثر الضريبة على الاستهلاك:

تقوم الضرائب بالتأثير بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان ويتحدد ذلك بحسب معدل الضريبة فكلما كان المعدل مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح.

ويترتب على ذلك أن تأثير حجم ما يستهلكونه من سلع وخدمات أي معدل الضريبة على مستوى الأسعار، فالمكلفون وخاصة أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة يقل دخلهم مما يدفعهم إلى التضحية ببعض السلع والخدمات.

ومن جهة أخرى يتوقف أثر الضريبة في الاستهلاك على خطة الدولة في استخدام الحصيلة الضريبية فإذا قامت الدولة بتجميد حصيلة الضريبة فإن الاستهلاك يتجه نحو الانخفاض أما إذا استخدمت هذه السلع والخدمات فإن نقص الاستهلاك من جانب الأفراد نتيجة فرض الضريبة.[2]

ت- أثر الضرائب على الدخل والثروة:

تلجأ بعض الدول إلى إتباع سياسات مالية ضريبية من شأنها أن تعيد توزيع الدخل والثروة وذلك بفرض الضرائب التصاعدية والضرائب على زيادة رأس المال والضرائب على الثروات المكتسبة، والتي تؤثر على الأغنياء دون الفقراء كما أن الدولة تفرض الضرائب على السلع الكمالية والتي يستهلكها بشكل واسع الأغنياء وليس الفقراء وبنفس الوقت تعفى السلع الأساسية من الضرائب والتي يستهلكها بشكل كبير الفقراء.[3]

المطلب الثالث: الموازنة العامة

أولا: مفهوم الموازنة العامة

هي خطة مالية تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها وتحتوي على تقديرات لنفقات وإيرادات الدولة لسنة مقبلة لأجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.[4]

ثانيا: القواعد العامة للموازنة العامة

[1] عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص143.

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سبق ذكره، ص268.

[3] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص99.

[4] سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص186.

1- قاعدة شمولية الموازنة العامة

ويقصد بها أن نذكر في الموازنة إيرادات الدولة كافة أيا كان مصدرها ونفقاتها مهما كانت أنواعها وتراعي هذه القاعدة في تنظيم الموازنة لكي تأتي إجازة الجباية والإنفاق مطابقة للواقع أي نفقات الموازنة وإيراداتها مرتبطة ارتباطا وثيقا كما هناك نفقات تقابلها أحيانا إيرادات كالتي تجنبها مصانع الدولة من جزا بيع منتجاتها.[1]

2- قاعدة وحدة الموازنة العامة

وهي أن تدرج جميع الإيرادات في جدول خاص بالإيرادات وجميع النفقات نذكر في الجدول الخاص بالنفقات ويكون الجدولان منفصلان وغير متداخلين ويظهران في وثيقة واحدة، وأن تطبيق هذه القاعدة يعني عدم تعدد موازنات الدولة.[2]

3- قاعدة سنوية الموازنة العامة

من المعروف أن السلطة التشريعية تعطي إجازة سنوية لموازنة الدولة تقوم من خلالها السلطة التنفيذية بتنفيذ برامج الإيرادات والنفقات المعتمدة كما هو محدد في قانون الموازنة، وبمجرد انتهاء السنة المالية للموازنة ينتهي مفعول الإجازة البرلمانية.[3]

4- قاعدة توازن الموازنة العامة

إن قاعدة توازن الموازنة العامة تختلف تماما عن القواعد الأخرى المعتمدة في إعداد الموازنة العامة للدولة، ويعود ذلك لأسباب تاريخية أثرت في معظم موازنات دول العام إن لم تقل جميعها ففي الوقت الذي كان فيه توازن الموازنة شرطا أساسيا لابد من توفره لتحقيق الاستقرار الاقتصادي فإن عدم التوازن أصبح اليوم أمرا مقبولا بل يكون بعض الأحيان ضروريا لاستقرار الاقتصاد.[4]

ثالثا: مراحل دورة الموازنة العامة

1- مرحلة الإعداد والتحضير

يتولى عملية إعداد الموازنة العامة، وفي جميع دول العالم على اختلاف أنظمتها، السلطة التنفيذية حيث تسعى إلى تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والمالية للمجتمع حيث لديها الإلمام الكافي عن

[1] محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص173.

[2] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2009، ص63.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، الاقتصاد العام، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص572.

[4] زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان، 2013، ص193.

أوضاع القطاعات المختلفة ولديها الأجهزة والخبرات الكافية لوضع الخطط المستقبلية وهي المسؤولة عن تنفيذ بنود الموازنة وإدارة المرافق العامة لذلك تقوم بعملية الإعداد للموازنة.[1]

2- مرحلة المصادقة على الميزانية

تعتبر مرحلة المصادقة على الميزانية العامة من الناحيتين القانونية والفنية مسألة إجرائية لا يلفها غموض ولا أي تعقيد حيث تبرز طبيعة العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية بين المسؤول عن إعداد الميزانية وبين المسؤول عن إقرارها والمصادقة عليها.[2]

3- مرحلة تنفيذ الموازنة

تتولى وزارة المالية عملية الإشراف على تنفيذ الموازنة بعد اعتمادها من قبل السلطة التشريعية، حيث تقوم بتوزيع النفقات العامة على الوزارات المعينة دفعة واحدة محاولة بذلك توزيع عملية الإنفاق على السنة حسب طبيعة النظام الذي تسير عليه الدولة كما أن الرقابة التي تمارسها وزارة المالية مستمرة خلال عملية التنفيذ.

4- مرحلة الرقابة على الموازنة

إن وزارة المالية هي من تقوم بدور الرقابة والإشراف على عملية تنفيذ الموازنة وقد ينتج عن ذلك تعديل أو تصحيح عملية الإنفاق وهي مجموعة من الإجراءات الإدارية والقانونية التي تضعها الدولة لغرض حماية الأموال العامة من خلال مراقبتها لجميع النشاطات المالية لأجهزة الدولة.[3]

المبحث الثالث:السياسة المالية وعلاقاتها بالمتغيرات الأخرى

[1] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص171.

[2] علي العزبي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، الكويت،ص ص186 ،187.

[3] عبد الرحمان الدوري طاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص123.

السياسة المالية لها دور فعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى تخصيص الموارد.

المطلب الأول: علاقة السياسة المالية بالاستقرار الاقتصادي

أولا: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار الاقتصادي مفهوم مركب يتضمن ضرورة السعي دائما لتحقيق هدفين رئيسيين هما: الهدف الأول يتمثل في استمرار تشغيل الاقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية لتفادي أزمة الكساد. أما الثاني يتمثل في تفادي حدوث ارتفاعات سعرية كبيرة ومستمرة في المستوى العام للأسعار أي تفادي حدوث التضخم.[1]

ثانيا:دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تلعب السياسة المالية دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة وقت الكساد والرواج نظرا لأثرها المباشر على مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني بالنظر إلى أسباب ومصادر الاختلافات والتقلبات الاقتصادية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي وتعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على أدوات السياسة المالية من خلال تأثيرها على الطلب الكلي باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية.

الحالة الأولى: ظهور عجز في الطلب الكلي.

أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات وذلك الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي يأتي دور السياسة المالية في استخدام أدواتها لدفع مستوى التشغيل الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل.[2]

الحالة الثانية: ظهور فائض في الطلب الكلي.

الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي أن هناك فائض في الطلب النقدي لا يتناسب مع نمو الاقتصاد الحقيقي، وبالتالي يجب على السياسة المالية أن تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي أي امتصاص القدرة الشرائية عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب.

ولذلك تكون السياسة المالية للحد من التضخم زيادة الضرائب والجانب الثاني تخفيض النفقات العامة.

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2008، ص147.

[2] داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص165-167.

1- **زيادة الضرائب:** تنقسم إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة حيث الضرائب المباشرة تترتب على زيادتها زيادة الدخل وخاصة التصاعدية امتصاص جانب القدرة الشرائية أما الضرائب الغير مباشرة فهي تساهم في الحد من الاستهلاك يترتب عنه انخفاض الطلب الكلي.

2- **تخفيض النفقات العامة:** تساهم في الحد من التضخم لأن النفقات متزايدة عن الإيرادات العامة وبالتالي تؤدي إلى حدوث التضخم ونظرا لصعوبة تخفيض الإيرادات لصعوبة النفقات العامة فإن أثرها للتقليل من مخاطر التضخم محدود.[1]

المطلب الثاني: علاقة السياسة المالية بالتنمية الاقتصادية:

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية ما هي إلا تغير بنياني ودفعة قوية وإستراتيجية ملائمة.[2]

وأنها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن.[3]

وكذلك تعتبر عملية اقتصادية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق إنتاجية ذاتية تؤدي إلى زيادة إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع.[4]

ثانيا: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية، والسياسة المالية الخاصة في الدول التامة تلعب دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية، اللازمة لتمويل التنمية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، والدولة تستخدم كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف وتنقسم مصادر التمويل إلى قسمين تتمثل في مصادر داخلية وأخرى خارجية على النحو التالي:

أ/ مصادر التمويل الداخلية:

- **الادخار:** هو ذلك الجز من الدخل الذي لم يستهلك وينشأ نتيجة لحرص الإنسان على تأمين احتياجاته المستقبلية ويتصف المستهلك المدخل بالعقلانية والرشد.[5]

---

[1] مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر1990-2004) أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتورة، جامعة الجزائر، 2005، ص ص82، 83.

[2] محمود حسين الوادي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2009، ص302.

[3] فليح حسين حلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار عالم للنشر، الطبعة الأولى، 2006، ص176.

[4] عبد الله خبابة، تطور نظريات وإستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص26.

[5] نعيم إبراهيم الطاهر، مدارس الفكر الاقتصادي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص08.

ومن المعروف أن قدرة الدول المتخلفة على تكوين الادخار محدودة والسبب في هذا هو انخفاض الدخل القومي وعدم وجود أوعية ادخارية متعددة لحمل الأفراد على الادخار وعدم وجود سوق للأوراق المالية أو سوق نقدية منتظمة وواسعة لتشجيع المدخرات، ويمكن للسياسة المالية المساعدة في تكوين الادخار الاختياري والإجباري، ففي حالة الادخار الاختياري يمكن إتباع السياسة المالية التالية:

ميل السياسة المالية إلى فرض الضرائب على الدخول المخصصة للاستهلاك فيؤدي إلى انخفاضه، بينما فرض الضرائب على الدخول المخصصة للادخار فيؤدي إلى زيادته، أما بالنسبة للادخار الإجباري والذي يتم في صورة سحب مؤقت أو نهائي من صاحب الإيراد ويمكن للسياسة المالية أن تساهم في تشجيعه وتكوينه عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية أو طرح قروض إجبارية أو سن قانون من طرف الدولة يلزم في مضمونه الشركات بتجنيب نسبة من الأرباح لتكوين احتياطي قانوني أو اقتطاع جزء من الدخول أو الثروات الخاصة على أن ترد بعد فترة زمنية محددة.

وللادخار أنواع عديدة نتطرق إلى التفرقة بينها وهذا لمعرفة الأساليب التي تتبعها السياسة المالية للحصول على مدخرات يمكن استخدامها لتمويل التنمية الاقتصادية.[1]

- **مدخرات القطاع العائلي:** يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات أو هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري: وتتمثل مصادر الادخار فيه فيما يلي:
  - مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات.
  - الودائع في البنوك وصناديق التوفير.
  - الاستثمار المباشر في اقتناء العقارات.
  - سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.
- **مدخرات قطاع الأعمال:** ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق للأرباح من مبيعاتها والتي تشكل بدورها مصدرا للإدخارات.
- **التمويل المصرفي:** حيث تقوم به المصارف والبنوك التي تعمل كوسيط بين أصحاب الفائض المالي (المدخرين) وأصحاب العجز المالي (المستثمرين) حيث يمكنها أن توفر مدخرات تستعملها في تمويل استثمارات لذاتها أو لإعادة إقراض المستثمرين.

[1] مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص ص93،94.

- **الادخار الحكومي:** يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى، أو عن طريق طبع نقود جديدة.[1]

ب/ مصادر التمويل الخارجية: والمتمثلة في:

- **المنح والإعانات:** تتمثل في تمويل موارد من الدولة المانحة إلى الدولة النامية إليها، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني، والنقد يكون في شكل عمولات قابلة للتحويل والعيني في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو معونات فنية.
- **القروض:** قد تكون القروض عامة أو خاصة فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيأت تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيأت تمويل دولته كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو الهيآت الدولية التابعة لها، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيون ومعنويون من منظمات التمويل الدولية.
- **الاستثمار الأجنبي:** يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معها لدفع عجلة التنمية ويضم نوعين هما:

استثمار أجنبي مباشر: ويقصد به تلك الاستثمارات في مشروعات يملكها ويديرها الأجانب سواء كانت الملكية كاملة أو كانت بحصة تكفل السيطرة على إدارة المشروع، وغالبا ما تكون في صورة مشروعات تمارس نشاطها في الدول النامية أو فروع لشركات أجنبية في الخارج.

استثمار أجنبي غير مباشر: ويقصد على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب في أسهم المشروعات المراد القيام بها كما لا يخول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة.[2]

[1] إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، إستراتيجيات) دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2012، ص ص296-299.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، المرجع السابق، ص ص298-300.

المطلب الثالث: السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد

أولا: مفهوم تخصيص الموارد

هو عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع ويشمل التخصص العديد من التقسيمات: تخصيص الموارد بين القطاع العام والخاص وتخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك وتخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص وتخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

ثانيا: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد:

يسعى الإنسان في حياته اليومية إلى إشباع حاجاته المتعددة مثل الغذاء والتعليم وهذه الحاجات تزيد مع مرور الوقت التقدم الحضاري.

يقصد بالموارد البشرية والطبيعية ورأس المال وتشمل الموارد الطبيعية الأراضي والمعادن وكافة الموارد الطبيعية، غير أن المشكلة في تعدد حاجات الإنسان وندرة الموارد المتاحة ويترتب عن هذه المشكلة ضرورة تحديد السلع التي يتم إنتاجها والكميات المنتجة من هذه السلع، لذلك يجب اتخاذ قرارات خاصة بتحديد والسلع التي يتم إنتاجها وتخصيص الموارد بين الاستخدامات لذلك يجب أن تتوفر وسيلة تنظيمية لاتخاذ هذه القرارات وهموما: جهاز السوق وتدخل الدولة.

ومن المعروف أن جهاز السوق قد يعجز عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد فقد تؤدي قوى السوق إلى سوء تخصيص الموارد في إنتاج السلع الكمالية سعيا وراء تحقيق الربح والتقليل من إنتاج السلع الضرورية يأتي دور السياسة المالية على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية.

تعمل السياسة المالية في مجال تخصيص الموارد على حيث توجيه وتخصيص الموارد في الحالات التي يلاحظ فيها قصر نظر من قبل الأفراد وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها:

- حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية والغير متجددة كالنفط.
- حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد. كالموارد المائية.[1]

[1] مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص81.

خلاصة

إن السياسة المالية هي عبارة عن وسيلة من وسائل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والدور الذي تلعبه السياسة المالية مر بثلاث مراحل أساسية، حيث انتقل من نطاق الدولة الحارسة في الفكر الكلاسيكي والذي كان يبنى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ثم إلى نطاق الدولة المتدخلة في الفكر الكينزي ثم الفكر النقدي ومن هنا اكتسب دورا فعال في التأثير على الاقتصاد الوطني وأصبحت أداة رئيسية في توجيه الكيان الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من أزمات وهذا باعتمادها على أدواتها المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات والموازنة العامة بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية من استقرار اقتصادي وتخصيص الموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- **المبحث الأول:** عموميات حول الاستثمار الأجنبي
- **المبحث الثاني:** عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر
- **المبحث الثالث:** أشكال وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة إحدى أهم مصادر المالية التي تسعى الدول المتقدمة والنامية إلى استقطابها من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية الأمر الذي أكد على أهميتها وأهدافها والوصول إلى أهم أشكالها من أجل الاستفادة أكثر منها، حيث اتجهت إلى تحسين مناخها الاستثماري وذلك من خلال الاهتمام بالمحددات الاقتصادية والسياسية والقانونية،وبالرغم من منافع وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أنها أثرت على بعض المتغيرات الاقتصادية كميزان المدفوعات والعمالة والتكنولوجيا...الخ التي تخص الدول المضيفة.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي.
- المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثالث: أشكال وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهم وسيلة للنهوض بالتنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية حيث تساهم في توفير التمويل لإقامة المشاريع الاستثمارية وخلق فرص العمل.

المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار

أولا: تعريف الاستثمار:

الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو شكل غير مادي.[1]

ويعرف أيضا التضحية بمنفعة عامة يمكن تحقيقها على إشباع استهلاك حالي وبذلك الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي مستقبلي.[2]

ثانيا: أهداف الاستثمار:

تتمثل في:

- لقد تطورت أهداف الاستثمار في ضوء التطور الذي حصل في الفكر المالي والنظرية المالية إذا أصبح الهدف الأساسي من الاستثمار في هذا العصر تعظيم ثروة المستثمر.
- تحقيق الأرباح الذي يعد هدف تقليدي للمستثمرين أي تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطرة.
- يهدف الاستثمار إلى إنعاش الاقتصاد وزياد الرفاهية.
- توظيف الأموال للحصول على العائد بمختلف مفاهيمه(عائد مالي، عائد اجتماعي، وعائد اقتصادي...الخ)، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال ومعدل الاستثمار يعتمدان على مقدار العائد وعلى كلفة رأس المال.[3]

[1] طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص13.
[2] محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 1999، ص09.
[3] دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص25.

ثالثا: أنواع الاستثمار:

للاستثمارات تصنيفات نظر لمدتها وطبيعتها وأثارها ومن هذه التصنيفات نذكر ما يلي:

1- تصنيف الاستثمار حسب معيار المدة:

أ- استثمارات طويلة الأجل:

هي الاستثمارات التي تزيد مدة حياتها الإنتاجية عن سبع سنوات.

ب- استثمارات متوسطة الأجل:

هي الاستثمارات التي تتراوح مدتها حياتها الإنتاجية بين سنتين وسبع سنوات.

ت- استثمارات قصيرة الأجل:

تضم الاستثمارات التي مدة حياتها الإنتاجية تقل عن السنتين.

2- تصنيف الاستثمارات حسب طبيعة آثارها:

أ- **استثمارات إنتاجية:** هي الاستثمارات الموجهة لإنتاج السلع والخدمات وتكون في شكل الحيازة على أصول مادية.

ب- استثمارات غير إنتاجية: وهي ذات الطبيعة الغير مادية وتنقسم بدورها إلى نوعان هما:

- **استثمارات مالية:** هي الاستثمارات التي يكون الغرض منها الحصول على موارد مالية دون أن يقابلها إنتاج مثل: الأسهم والسندات.
- **استثمارات معنوية:** الاستثمارات التي تكون في شكل قيم معنوية مثل: براءات الاختراع، مصاريف الأبحاث والتطوير.[1]

ت- تصنيف الاستثمار حسب الطبيعة القانونية: يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع هي:

1- **استثمارات عمومية:** هي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة، مثل: الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة.

2- **الاستثمارات الخاصة:** ويتمثل هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.

[1] حسين بلعجوز، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص10.

3- **الاستثمارات المختلطة:** وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي:

الاستثمار الأجنبي هو الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها.[2]

والاستثمار الأجنبي بصفة عامة من وجهة نظر الكثير من الباحثين والاقتصاديين "هو توظيف للنقود لأي أجل وفي أي أصل أو ملكية أو ممتلكات أو مشاركات محتفظ بها للمحافظة على المال أو تنمية سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة أو بمنافع مادية".[3]

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي:

- تكمل أهمية الاستثمار الأجنبي في إعطاء قوة دفع الاقتصاد المحلي بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي.
- المشاركة في العملية الإنتاجية الدولية.
- يمثل هذا الاستثمار جزء أساسيا من الأسلوب الذي يجعله أكثر كفاءة بالارتباط بالاقتصاد العالمي ومساهمته في العملية الإنتاجية الدولية.[4]

[1] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص21.

[2] أحمد عطا الله ماجد، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص98.

[3] أشرف السيد حامد قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2013، ص17.

[4] فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة-الجزائر-مصر- السعودية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير،جامعة الجزائر،2008، ص29.

ثالثا: أقسام الاستثمار الأجنبي:

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى:

أ- الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يعرف هذا النوع من الاستثمار بالاستثمار المحفظي، والذي يقوم علي أساس شراء الأجانب للأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة من فارق الأسعار التي تدرها الأوراق المالية .

وقد بدأ هذا النوع من الاستثمار خلال القرن السابع عشر وتطور مع تطور النظام الرأسمالي معظم هذه الاستثمارات تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات بهدف الحصول على عائد مالي، كما تزايد اندفاع الأفراد نحو الاستثمار المحفظي خلال القرن الحادي والعشرين بسبب توافر الاسواق المالية وتطورها وتنوع أدواتها.[1]

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر:

هو يختلف عن الاستثمار في المحفظة لكونه ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته التامة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

وتسعى الدول النامية إلى اجتذاب قدر أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك للمزايا التي تترتب عليه وكذا تأثيره على الاستثمار المحلي.[2]

[1] عبد الرزاق حمد حسين وعامر عمران كاظم، قياس أثر الاستثمار الأجنبي الغير مباشر علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية –الهند حالة الدراسة، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية،العدد الأول، 2012 ص105

[2] أحمد عطا الله، المرجع السابق، ص99.

المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

تحتل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مكانة هامة وكبيرة في التحليل الاقتصادي الحديث،إذ أصبحت القناة الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تسعي إلى زيادة الثروات لتحقيق الرفاهية للمجتمع.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة تحويل الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه في الدولة المضيفة.[1]

كما يمكن أن يعرف بأنه الاستثمار الذي يتبع بالمراقبة لمؤسسة ويأخذ شكل تأسيس مؤسسة من طرف المستثمر وحده أو من طرف شركة متعادلة الحصص أو إعادة شراء كليا أو جزئيا لمؤسسة في الدولة المضيفة.[2]

ثانيا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمواله وخبراته في الدول المتلقية.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية.
- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف.

[1] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص47.

[2] شهرزاد زغيب، الاستثمار الأجنبي في الجزائر، واقع وأفاق، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة، العدد الثامن، 2005، ص07.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذلك توسيع نطاق السوق المحلية.
- المساهمة في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف.
- يدعم المبادلات التجارية الخارجية.
- رفع الإيرادات العامة للدولة وعلاج مشكل المديونية.[1]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك من خلال:

- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، المهارات الإدارية...الخ.
- المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.
- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو المكملة ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.
- تساهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وتقليل عجز ميزان المدفوعات.[2]
- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربع فجوات رئيسية في اقتصاد الدول النامية.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب ويقوم العاملون

[1] ماجد أحمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص103.

[2] أميرة حبيب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2005، ص20.

بهذه الفروع بنقل استخدام مهاراتهم ومعارفهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.[1]

ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الهدف العام للاستثمار الأجنبي هو تحقيق العائد وذلك مهما كان نوع الاستثمار وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتنميتها وتأمين الحاجات وكذلك المحافظة على قيمة الموجودات بصفة عامة ولكن يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة إلى:

أ- الحصول على المواد الخام من الدول المستقبلة لأجل استخدامها في صناعاتها المختلفة أي إبقاء الدولة المستقبلة للتمويل مصدرا للموارد الطبيعية.

ب- إيجاد أسواق جديدة للمنتوجات وبضائع الشركة الأجنبية، أي إبقاء الدولة المستقبلة سوقا لتصريف منتجاتها.

ت- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستقبلة، بينما تبقى هي الدولة المتخصصة في الإنتاج.

ث- الاستفادة من القوانين والتشريعات في الدول المستقبلة والمتعلقة بتشجيع والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة المستقبلة.

ج- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستقبلة سواء كان ذلك من شراء كميات كبيرة من الأسهم والسندات وتشغيلها في البورصة أو من خلال تنفيذ المشاريع المتعاقد عليها.

ح- سيطرت الدولة المانحة أو المستثمرة على اقتصاديات البلد المستقل بسهولة لقيام شركاته بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار المنخفضة وذلك لأنها تمتلك تكنولوجيا متطورة ومتقدمة.[2]

[1] أشرف السيد حامد قبال، مرجع سبق ذكره،ص ص68،69.

[2] خالد أحمد فرحان الشهداني، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، 2014، ص147.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد معرفة العديد من الدول خاصة النامية منها بمنافع وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ليس وسيلة فقط للتمويل وإنما كوسيلة هامة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية اتجهت إلى تحسن مناخها الاستثماري كخطوة أساسية لجدبه من خلال الاهتمام بالمحددات الاقتصادية والسياسية والقانونية بمختلف أشكالها.

غير أن توجه الاستثمار نحو مناطق معينة لا يتم بشكل عشوائي إنما يرتكز على دراسة دقيقة لخصائص المناطق المضيفة بهدف البحث عن المزايا النسبية ومصادر الثروة التي يتم استغلالها وفقا للأهداف المسطرة من أجل تعظيم الأرباح وزيادة نصيبه من الأسواق الخارجية ويتم ذلك من خلال ما يلي: عرض لأهم المحددات المؤثرة في قرار توظيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأكثر شيوعا هي المحددات السياسية والمحددات الاقتصادية والمحددات القانونية.

أولا: المحددات السياسية:

من بين العناصر التي تتدرج ضمن المحددات السياسة المؤثرة في قرار الاستثمار في الخارج نجد الاستقرار السياسي والحكم الراشد.

الاستقرار السياسي: يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر فكلما تمتع البلد بظروف سياسية مستقرة حالية من الاضطرابات كلما كان ذلك حافزا لزيادة تدفقات الاستثمارات الدولية.

ومن الأسباب التي تؤثر في الاستقرار الاقتصادي:

- عدم الاستقرار الحكومي الناتج عن التغيرات السعرية والمتتالية في أعضاء الحكومة وتوجهاتهم السياسية.
- عدم الاستقرار في القطاع المؤسساتي الناتج عن التحولات السعرية في السياسات التي تحكم وتنظم هذا القطاع.

إن هذه الأسباب تؤثر بشكل سلبي على الوضعية الاقتصادية للبلد الأمر الذي يحد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومنه فإن طبيعة النظام السياسي وطبيعة التغيرات الحكومية التي من الممكن حدوثها ومخاطر التأميم والمصادر والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي كلها تعتبر من أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرين بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار.

الحكم الراشد: هو الطريقة التي يمارس بها الحكم في تسيير وإدارة اقتصاد بلد ما والموارد الاقتصادية ومن دون شك فإن إرساء قواعد الحكم الراشد يعتبر ضرورة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[1]

ثانيا: المحددات الاقتصادية:

تعتبر المحددات الاقتصادية من أهم العوامل التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا لدور المهام الذي تلعبه في تكوين المناخ الاستثماري الملائم ومن أهم المحددات الاقتصادية التي تساعد على جذب الاستثمارات.

- **وضعية المؤشرات الاقتصادية:** من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساهم في بناء مناخ ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- معدل التضخم: يؤثر معدل التضخم على تكاليف الإنتاج وعلى حجم الأرباح وبالتالي التأثير على حركة رؤوس الأموال، والتي تحظى باهتمام كبير من طرف الشركات المتعددة الجنسيات فانخفاض معدل التضخم في الدولة المضيفة يعتبر حافزا للمستثمر الأجنبي، أما ارتفاع معدلات التضخم فهو مؤشر يدل على وجود حالة عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي وعدم التحكم في السياسات الاقتصادية وهو ما يؤدي إلى خلق مناخ استثماري غير ملائم.
- سعر الصرف: إن استقرار أسعار صرف العملة المحلية يعد عامل مهم في تشجيع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر فقد أوضحت بعض الدراسات أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بشكل عكسي مع تقلبات أسعار الصرف فهي تنجذب نحو الدول التي تتميز بانخفاض قيمة عملتها المحلية أي يعتبر تخفيض نسبة العملة عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

[1] نفيسة با محمد، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI، مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016،ص ص35-37.

- الناتج المحلي الإجمالي: يعد الناتج المحلي الإجمالي محددا أساسيا من محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو يعتبر عنصر هام يبحث عنه المستثمر الأجنبي، فالدول ذات الناتج المحلي المرتفع هي التي تستقطب الاستثمارات أي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الكبير يعد من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية الباحثة عن الأسواق.
- النمو الاقتصادي: يعتبر النمو الاقتصادي لأي دولة أول شرط أو محدد يستقطب اهتمام المستثمرين الأجانب فهو يحدد قوة الاقتصاد الوطني.

فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا فهذا يدل على أن تلك الدولة لديها كل الإمكانيات لمكافأة رؤوس الأموال التي تستثمر بها وهذا بأرباح مرتفعة وهذا ذليل على وجود سياسة اقتصادية فعالة مثل: تشجيع القطاع الخاص، تسهيل التدابير الإدارية ووجود سياسة ضريبة مشجعة.

- حجم السوق واحتمالات نموه: لها أثر كبير في توظيف الاستثمارات الأجنبية وهذا لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بحجم الطلب على منتجاته، لأن التوظيف في منطقة ذات طلب استهلاكي كبير يقلص من التكاليف التي يحتملها المستثمر بسبب الطلب الكبير وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج.

- السياسات الاقتصادية الكلية:

يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية تتسم بالاستقرار والثبات وكذلك المرونة والوضوح ومتكيفة مع التغيرات الاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي كل هذا سوف يجعل هذه السياسة الاقتصادية مشجعة لقيام الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة.

فالسياسة المالية للدولة يجب أن تشمل على الحوافز الضريبية وأسعار معدلات ضريبية مناسبة ومشجعة للاستثمار.[1]

ثالثا: المحددات القانونية:

وتتمثل العوامل القانونية المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية فيما يلي:

[1] خير الدين بومحروق، دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – حالة الجزائر– مذكرة ماجستير، جامعة جيجل، 2011، ص ص73–78.

- الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف وخاصة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع تحديد الشكل القانوني الذي يجب أن تتخذه وتحديد القطاعات الاقتصادية المسموح الاستثمار فيها.
- التأمين الكامل للمشروعات الاستثمارية من المخاطر غير التجارية مع تقرير التعويضات الملائمة في حالة وقوع المخاطر.
- توفير البيئة الإدارية الملائمة لتسهيل إجراءات الموافقة على المشروع ومنح تراخيص البناء والتشغيل.
- الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين وكيفية حل المنازعات التي تنشأ بين المستثمرين والجهات الحكومية ودرجة الكفاءة في الأداء والتطبيق، لأن من الأشياء التي تجعل المستثمر يحجم عن استثمار أمواله في دولة ما، عدم توافر حماية كافية في القوانين والتعقيد الإداري والتباطؤ الشديد في إجراءات التقاضي.[1]

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007، ص ص91-93.

المبحث الثالث: أشكال وأثار الاستثمار الأجنبي المباشر

يتخد الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال وبالرغم من المزايا التي تقدمها الدول النامية للاستثمارات الأجنبية إلا أنها لها أثار عديدة على اقتصاديات هذه الدول.

المطلب الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

فيما يلي سنورد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر التي تختلف باختلاف الغرض التي تسعى إليه هذه الاستثمارات.

أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض:

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والحوافز ويمكن ذكرها كما يلي:

أ- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز.

ب- الاستثمار الباحث عن الأسواق:

إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، حيث هناك أسباب للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدول المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، حيث لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وله أثر إيجابي على الاستهلاك والتجارة، حيث يساهم في ارتفاع معدل النمو في الدول المضيفة وذلك عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها.[1]

ت- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

[1] كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2011، ص ص22،23.

ففي العصر الحالي الحديث أصبحت عمليات البحث عن العمالة الماهرة والكفوءة إحدى أهم الدوافع التي قادت الشركات للدخول في اقتصاديات أخرى.[1]

ث- الاستثمار الباحث عن الأحوال الإستراتيجية:

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية تقوم بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.[2]

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نوع الملكية:

1/ الاستثمار المرتبط بعنصر الملكية:

أ- **الاستثمار المشترك:** يقوم باتفاق طرف محلي (عام أو خاص) مع طرف أجنبي لتنفيذ مشروع ما برأس مال مشترك وكذلك المشاركة في الإدارة والتسويق وتفضله الدول المضيفة لأمور تتعلق بعدم كفاية الموارد المحلية ولكسب الخبرة والكفاءة وغيرها.

ب- **الاستثمار المملوك بالكامل:** حيث تقوم الجهة الناقلة للاستثمار بالعملية الاستثمارية في البلد المضيف حتى المباشرة بالإنتاج والتسويق دون مشاركة الطرف المحلي.

ت- **الاستثمار في المناطق الحرة:** هي مناطق محددة جغرافيا تقع ضمن حدود دولة ما تسمح بدخول الواردات إليها دون قيود، الهدف منه تشجيع الاستثمار الأجنبي ومنح فرص للعمل وتطوير الصناعة المحلية.

ث- **الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع:** اتفاق بين طرفين أحدهما محلي والآخر أجنبي يتعهد الثاني بتزويد الأول بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا وقد تصاحبه في بعض الحالات الخبرة المعرفة.

2/ الاستثمار الذي لا يرتبط بعنصر الملكية:

أ- **عقود التراخيص:** تصرحه بموجبه الشركة الأجنبية للمستثمر المحلي باستخدام خبرة فنية براءة اختراع...الخ في مشروع مقابل عائد تتم الاتفاق عليه.

[1] سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص27.

[2] كريمة قويدري، المرجع السابق، ص23.

ب- **التعاقد من الباطن:** يتم بين وحدتين إنتاجيتين يقوم بموجبها مقاول الباطن بإنتاج أو توريد تصدير قطع غيار والمكونات الأساسية الخاصة بسلعة الطرف الآخر والذي يستخدم في إنتاج السلعة بصورة نهائية.

ت- **عقود المشاركة في الإنتاج:** وبموجبه يقوم المستثمر بتنفيذ مشروع ما مقابل حصة معينة في إنتاجه لفترة زمنية متفق عليها بين الأطراف.

ث- **عقود الإدارة والتسويق:** تتضمن مجموعة من الإجراءات والترتيبات القانونية التي بموجبها تقوم الشركة بإدارة جزء من عمليات المشروع الاستثماري في البلد المضيف للاستفادة منه في الجانب الإداري والتسويقي ولقاء عائد مالي.[1]

ج- **تسليم المفاتيح:** يقوم الطرف الأجنبي بناءا على عقد بينه وبين الطرف المحلي بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه إلى غاية الوصول إلى مرحلة التشغيل ثم تسليمه إلى الطرف المحلي الذي يقوم بدفع الكلفة أو بدل أتعاب إلى الطرف الأجنبي.[2]

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية

أولا: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

يتمثل الأثر الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ورأس المال المادي في الدولة المضيفة وينعكس ذلك على ميزان المدفوعات (حساب رأس المال) للدولة المضيفة وذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية.

وفي مرحلة تالية يساهم في تحقيق النسخ في النقد الأجنبي إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات.

وقد يفوق هذا الأثر الإيجابي من حيث الأهمية الأثر السلبي لتحويل رأس المال والأرباح على ميزان المدفوعات والحكم على النتيجة الصافية لتأثير الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات كون بالمقارنة بين

[1] حسين كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2011، ص ص75،76.

[2] باسم حمادي الحسين، الاستثمار الأجنبي المباشر، منشورات الحلبي للنشر، الطبعة الأولى، لبنان، 2014، ص30.

حجم التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري وميزان حساب رأس المال في الدولة المضيفة مع حجم الموارد المحولة منه خلال تمويل رأس المال والأرباح ودخول العاملين الأجانب.[1]

ثانيا: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة:

لقد سبقت الإشارة إلى أن الدول النامية تسعى جاهدة للقضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها، ولبلوغ الهدف فتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل، يمكن تصنيف الآثار المترتبة على دخول الشركات متعددة الجنيات على العمالة إلى نوعين هما: الآثار المباشرة والآثار الغير مباشرة، والجدير بالذكر أن الآثار غير المباشرة يمكن تقسيمها إلى نوعين: الآثار الأولية الغير مباشرة، أما الثاني فهو الآثار الثانوية ويمكن تناول هذه الآثار فيما يلي:

- إن وجود الشركات متعددة الجنيات سوف يؤدي إلى خلق علاقات رأسية أمامية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة للدولة.
- إن الشركات متعددة الجنيات سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة.
- إن وجود الشركات متعددة الجنيات قد يؤدي إلى اختفاء بعض المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة.
- إن نجاح الحكومة المطبقة في اختيار نوع التكنولوجي المناسب سوف يؤثر على عدد فرص العمل الجديد ومدى تنوعها.
- نتيجة لارتفاع مستوى الأجور والمكافئات التي تقدمها الشركات متعددة الجنيات فإنه من المحتمل جدا أن تهرب العمالة والكوادر الفنية والإدارية المتميزة للعمل بالمشروعات الأجنبية متعددة الجنسيات.[2]

ثالثا: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا:

[1] منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص394.

[2] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001، ص ص463، 464.

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نقل التكنولوجية إلى البلد المضيف وتقوم الدول النامية من خلال سعيها لتكوين قاعدة تكنولوجية قوية، بتعديل قوانينها لتسهيل نقل التكنولوجيا إليها وتوطينها، ورغم أنها تصطدم بإضرار الدول المتقدمة على عدم نقل التكنولوجيا، أو قيامها بنقل تكنولوجيا متقادمة إلا أن هذا لم يمنع بعض الدول من النجاح في نقل التكنولوجيا كالهند التي تحولت من متلقية للتكنولوجيا إلى ناقلة لها وللحصول على التكنولوجيا بأفضل السبل يجب على الدول النامية مراعاة الأمور التالية:

- المزج بين الأساليب المختلفة لنقل التكنولوجيا كأن يسمح بدخول الشركات متعددة الجنسيات وإبرام عقود وتراخيص الإنتاج، وعقود تسليم المفاتيح وعقود الإدارة.
- في حالة تطبيق أي سياسة لحماية التكنولوجيا الوطنية في مجال إنتاجي معين لفترة معينة يجب التأكد من قيام الشركات الوطنية بسد احتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات المحمية.
- إدخال التكنولوجيا عن طريق الشركات متعددة الجنسيات صغيرة الحجم مما يسمح بتقليل القدرة على الاحتكار والمنافسة بينها وبين الشركات الوطنية.[1]

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة المستقبلية:

تسعى معظم الدول لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لدوره الهام في تحقيق معدلات نمو مستهدفة ومن خلال دوره الإيجابي في:

- توفير فرص عمل أكبر نتيجة محدودية النشطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل الغير محدود والماهر في الغالب والمساهمة في التقليل من حدة البطالة.
- يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات إنتاجية يتاح إنتاجها للتصدير أو تحل محل الواردات.
- يساهم في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات.

[1] عمر يحياوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر للفترة (2009-2010)، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص86.

- استفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من قنوات اتصال وأحداث التقنيات التي تتاح لها من خلال المشروعات المشتركة باستخدام طرق عديدة منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنيات المحلية والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج مما ينعكس إيجابيا على معدل النمو الاقتصادي.[1]

ثانيا: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

من بين الآثار السلبية نجد ما يلي:

- هيمنة المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة.
- إن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف.
- المستثمر الأجنبي قد يهدد سيادة الدولة وهذا من خلال الضغوطات التي يمارسها على حكومة الدولة المضيفة.
- يمكن أن يكون المستثمر الأجنبي المباشر عاملا في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج وخروج الأموال في شكل أرباح وعوائد.
- إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية.[2]

[1] شهيناز صياد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2013،ص ص28،29.

[2] فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص19.

خلاصة

لقد حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نمو كبيرا عبر الزمن حيث أصبحت تشغل اهتمام الاقتصاديين وذلك من خلال العلاقة التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب الذين يملكون شركات أجنبية كبيرة والدول المضيفة حيث تسعى إلى توفير بيئة استثمارية ملائمة، فالاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أهمية كبيرة لكل من المستثمر الأجنبي من جهة والدولة المضيفة من جهة أخرى وهذا لا يعني أنه لا يخلو من العيوب وأن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار على مختلف المستويات مثل العمالة، ميزان المدفوعات التكنولوجيا التي تخص الدول المضيفة وهذه الآثار مازالت تشكل جدلا حادا بسبب تناقضها من حيث الإيجابيات والسلبيات. ولكي يكون هناك استثمار يجب على الدولة تهيئة المناخ الملائم، وإتباع سياسة اقتصادية هادفة.

الفصل الثالث:

أثر السياسة المالية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2000- 2016)

- **المبحث الأول:** واقع السياسة المالية في الجزائر
- **المبحث الثاني:** واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- **المبحث الثالث:** أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

تمهيد

دخلت اقتصاديات البلدان النامية في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية ويعتبر الاقتصاد الجزائري من بين هذه الدول التي دخلت في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، حيث اتخذت العديد من التدابير من أجل تحقيق التنمية وذلك بتحسين بيئة المناخ وتوسيع حجم الاستثمارات ووضع الإجراءات المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية إلا أنه توجد العديد من العراقيل التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر التنمية يجب توفير بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية، وإتباع سياسة اقتصادية هادفة كالسياسة المالية التي تعمل على زياد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. وبناءا على هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول : واقع السياسة المالية في الجزائر.

المبحث الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثالث: أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر

إن السياسة المالية في الجزائر ما هي إلا برنامج تقوم الدولة بتخطيطه وتنفيذه مستخدمة إيراداتها وبرامجها الإنفاقية لتحقيق أهداف المجتمع.

المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام في الجزائر

أولا: تقسيم النفقات العامة

تقسم النفقات العامة في الجزائر حسب نص المادة (23) من قانون 17/84 المتعلق بقانون المالية إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار).

أ- نفقات التسيير:

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لتسيير المصالح العمومية والإدارية للدولة[1].

وتنقسم نفقات التسيير حسب المادة 24 من القانون 17/84 إلى أربعة أبواب هي:

- أعباء نفقات التسيير والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية[2].

ب- نفقات التجهيز:

هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ثروة البلاد وتحقيق تنمية شاملة للوطن[3].

حيث تنقسم نفقات التجهيز إلى ثلاث عناوين حسب نص المادة 35 من القانون 17/84 هي:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأس المال[4].

---

[1] محمد يعقوبي، **تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، الجزائر، 2016، ص 204.

[2] المادة 24 من قانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

[3] شريفة منصور، **السياسة المالية كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي** ودراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2006، ص ص 209، 210.

[4] المادة 35 من القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية.

ثانيا: تطور الإنفاق العام في الجزائر: عرفت النفقات العامة في الجزائر تطورا كبيرا خلال الفترة (2000 – 2016) وهذا ما يعكس دور الدولة في مختلف المجالات وإسهامها في تحقيق التنمية، والجدول التالي يبين التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر:

الجدول رقم (1): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النفقات العامة	1178,1	1321,0	1550,6	1690,2	1991,8	2052,0	2428,5	3092,7	4191,0	4246,3	4466,9
معدل النمو%	----	12,13	17,38	9	11,93	8,47	18,35	27,35	34,82	1,31	5,19

2011	2012	2013	2014	2015	2016
5853,6	7058,1	6024,1	6980,2	7656,3	7383,6
31,04	20,58	13,69	15,87	9,68	-3,56

Source : Banque D'Algérie – Direction Générale de Trésor rapport annuel de la Banque d'Algérie – 2000 – 2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012 حيث قدرت سنة 2000 بحوالي 1178,1 مليار دج، وفي سنة 2004 ارتفعت حيث قدرت بحوالي 1897,8 مليار دج بزيادة قدرها 11,93% وظلت في ارتفاع مستم إلى غاية 2012 حيث قدرت بـ 7058,1 مليار دج، وهذا لأن الجزائر اتبعت سياسة انفاقية توسعية، ارتبطت هذه الزيادة في معدلات الإنفاق العام بتطبيق مجموعة من البرامج منها مشروع الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له ميزانية ضخمة قدرت بـ 525 ملايير دينار، والمشروع التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بميزانية قدرت بـ 4027,7 مليار دج، والبرنامج الخماسي بميزانية قدرت بـ 21214 مليار دج وزيادة ارتفاع سعر البترول.

وشهدت السنوات الأخيرة تدبدب في قيمة النفقات العامة حيث سجلت انخفاض في سنة 2013 قدرت بـ 6024,1 مليار دج، لتعود للارتفاع من سنة 2014 إلى 2016، وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط الذي أدى إلى تراجع احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي.

وهذا ما أدى بالحكومة إلى تقليص حجم النفقات العامة وإتباع سياسة تقشفية صارمة.

تحليل تطور نفقات التسيير

الجدول رقم (02): تطور نفقات التسيير خلال الفترة (2000 - 2016) الوحدة: مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ميزانية التسيير	856,2	963,6	1097,7	1173,8	1241,8	1255,2	1439,5	1673,9	2017,9
معدل النمو%	---- -	12	17,4	13	5,79	1,07	14,68	16,28	28,12

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
2661,5	3446	4291,2	4925,1	4335,6	4714,4	4972,3	4807,3
31,9	29,5	12,6	14,77	-11,97	8,74	5,47	-3,32

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2000 – 2016.

من خلال الجدول نلاحظ أن نفقات التسيير شهدت وتيرة ارتفاع كبيرة من سنة 2000 إلى 2012 حيث قدرت سنة 2000 بـ 856,2 مليار دج و 4925،1 مليار دج على التوالي، وهذا راجع إلى تطبيق الدولة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أعطيت فيه أهمية كبيرة لنفقات التجهيز حيث عرفت هذه الفترة مراجعة الأجور والتحويلات ومنح المجاهدين ورفع مختلف الإعانات باعتبار ذلك يشكل أهمية كبيرة بالنسبة لنفقات التسيير. وذلك قامت بتطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر ففي سنة 2013 انخفضت نفقات التسيير حيث قدرت بـ 4335,6 مليار دج.

لتعود إلى الارتفاع سنة 2014 ومن 2014 إلى 2016 حيث قدرت بـ 4714,4 مليار دج و 4807,3 مليار دج على التوالي لتحقق أكبر ارتفاع لها سنة 2015 بمقدار 4972,3 مليار دج.

تحليل تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2000 - 2016)

الجدول رقم (03): تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2000 – 2016) الوحدة: مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ميزانية التجهيز	321,9	522,4	575	6112,9	618,8	750	1431,19	1434,60	2301,8
معدل النمو%	----	62,29	80,5	22	0,96	21,20	1,24	60,66	12,49

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
2597,7	3022,9	3981,4	2820,4	1892,9	2914,7	3885,8	3176,8
12,70	16,36	5,33	-29,16	-32,90	54,00	33,31	-18,24

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2000 – 2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع نفقات التجهيز في الجزائر من 2000 إلى 2011 حيث قدرت سنة 2000 بـ 3291 مليار دج و 3981،4 مليار دج بالنسبة لسنة 2001 وهذا راجع لتطبيق الجزائر لمشروع دعم الإنعاش الاقتصادي وانتهاج سياسة انفاقية توسعية ومشروع دعم النمو الاقتصادي.

حيث شهدت خلال السنوات الأخيرة من 2012 إلى 2016 تذبذبا في قيمة نفقات التجهيز حيث انخفضت سنة 2012 و **2013** بقيمة 2820,4 مليار دج و 1892,6 مليار دج على التوالي ويرجع هذا الانخفاض في نفقات التجهيز بصفة شبه كلية إلى نفقات قطاع السكن فحين عرفت نفقات **التجهيز** توجهات نحو الارتفاع ونحو الانخفاض بقيمة 3885,8 مليار دج و **3176**,8 مليار دج على التوالي.

ثالثا: برامج الإنفاق العام:

وتتمثل برامج الإنفاق العام فيما يلي:

أ- برنامج الإنعاش الاقتصادي:

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الممتد على فترة (2001 - 2004) تدور إجراءاته حول دعم المؤسسات ودعم الأنشطة الفلاحية وغيرها من الأنشطة، وتعزيز الخدمات العمومية في مختلف القطاعات.

ووفق هذا البرنامج يتم اختيار التدابير الرامية إلى تحسين القدرة الشرائية وتعزيز الأنشطة الاقتصادية وكل هذه المشاريع تدخل في إطار مكافحة الفقر والحد من الاختلالات الموجودة داخل وبين المناطق[1].

وهو الذي خصص له غلاف مالي أولي مبلغ 525 مليار دج أي حوالي 7 ملايير دولار أمريكي، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1,216 دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا[2].

يتضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد من 2001 – 2004 على تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري والأشغال العمومية ودعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004.

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	73,9	37,6	2	210,5	40,1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	203	22,5	12	65,4	12,4
دعم الإصلاحات	30	15	/	/	45	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525	100

المصدر:نبيل بوفليح ، **أثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص 107.

وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروع وزعت على النحو التالي:

[1] باية ساعو، **الإنعاش الاقتصادي في الجزائر(واقع وأفاق)** ، مذكرة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص 141.

[2] محمد عيسى، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012، ص 147.

الجدول رقم (05): التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004

القطاعات	عدد المشاريع
الري، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن والعمران والأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين مهني وتعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية وشبابية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة وبيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسات ميدانية	200

المصدر:نبيل بوفليح، **أثر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**، مذكرة ماجيستر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2005، ص106.

من خلال الجدولين نلاحظ أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 210,5 مليار أي ما نسبة 40,1% من القيمة الإجمالية، ويليه جانب التنمية المحلية والبشرية بنفس القيمة تقريبا وصلت إلى 204,3 مليار دج أي ما نسبة 38,8% ثم يأتي قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65,4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12,4% ثم جانب دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار أي ما نسبة 8,6% من القيمة الإجمالية[1].

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009:

لقد تم دعم الأداء الاقتصادي للجزائر من 2001 – 2014 عن طريق برنامج دعم النمو الاقتصادي ما أدى إلى تحسين الأوضاع المالية والسيولة المصرفية ومؤشرات الديون الخارجية حيث جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لإكمال مسار إنعاش النمو على مستوى جميع قطاعات الاقتصاد مع مواصلة سياسة التوسيع في الإنفاق التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2001 وقد جاء هذا البرنامج بمجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

[1] كريم بودخدخ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2001 – 2009**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010، ص ص 194، 195.

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية.
- رفع معدلات النمو[1].

وقد تضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات حيث إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر بـ 4202,7مليار دينار جزائري، مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول (06) فإن القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي تتمثل في:

جدول رقم (06): التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

الوحدة: مليار دج .

نسبة مئوية من إجمالي البرنامج	البرنامج	المخصصة للبرنامج
1- برنامج تحسين ظروف معيشة الأفراد	1908,5	
- السكن	555	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	393,5	
- البرامج البلدية للتنمية.	200	%45
- تنمية مناطق الهضاب العليا، والمناطق الجنوبية.	250	
- تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز.	192,5	
- باقي القطاعات.	311,5	%40,5
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703,7	
- قطاع الأشغال العمومية والنقل.	1300	
- قطاع المياه.	393	%8
- قطاع التهيئة العمرانية.	10,15	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.	312	

[1] أسماء عدة، **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير جامعة وهران، الجزائر، 2016، ص ص 165، 166.

- الصناعة وترقية الاستثمار. - السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.	18 7,2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية - العدالة والداخلية. - المالية والتجارة في الإدارات العمومية. - البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال.	203,9 99 88,6 16,3	%4,8
5- برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة - الإعلام والاتصال.	50	%1,2

Source : www.cg.gov.dz/psre.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع التنمية المحلية والبشرية استفاد من برنامج خاص يصل إلى 1908,5 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45% أما قطاع الهياكل القاعدية خصص له 1703,1 مليار دينار جزائري أي بنسبة 40,5% من إجمالي البرنامج التكميلي، ثم قطاع الصناعة والفلاحة والصيد البحري استفاد من 337،2 مليار دج أي بنسبة 8 % من إجمالي البرنامج، أما فيما يخص القطاع الإداري الحكومي على غرار الداخلية والعدالة تصل قيمته إلى 203,9 مليار دج ما يعادل نسبة 4,8% أما قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال استفاد من 50 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12% من البرنامج التكميلي[1].

ت- البرنامج الخماسي 2010 – 2014

إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر بـ 21214 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث برامج فرعية يمكن توضيحها فيما يلي:

[1] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000 - 2010)**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة الشلف 2013، ص 47.

الجدول رقم (07): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010 - 2014).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

البرنامج	المبالغ المخصصة البرنامج	%
6- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	
- السكن	3700	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	1898	%45,42
- الصحة	619	
- تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية.	1800	
- باقي القطاعات.	1886	
7- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	
- قطاع الأشغال العمومية والنقل.	5900	
- قطاع المياه.	2000	%38,52
- قطاع التهيئة العمرانية.	500	
8- برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	
- الفلاحة والتنمية الريفية.	1000	%16,05
- دعم القطاع الصناعي العمومي.	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل.	500	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على بيان مجلس الوزراء الصادر في 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي (2010 - 2014).

من الجدول نلاحظ أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان استفادة من برنامج خاص قدر بـ 9903 مليار دج ما يمثل نسبة 45،42% من إجمالي البرنامج،ويليه قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية استفاد من 8400 مليار دج أي ما يعادل بنسبة 38,52% من إجمالي البرنامج، أما فيما يخص

برنامج دعم التنمية الاقتصادية استفاد من 3500 مليار دج أي ما يعادل نسبة 16,05 من إجمالي البرنامج[1].

ث: البرنامج الخماسي الجديد (نموذج النمو الجديد 2015-2019)

تشجيعا للخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة 2015 إلي 2019 ومن أجل دعم مسيرة النمو و التنمية الاقتصادية، خصص لهدا البرنامج ميزانية قدرت ب22100 مليار دج أي 280 دولار.

و قد جاء البرنامج مستخلصا العبر و التجارب من البرامج السابقة من أجل تحسين التنمية المحلية و البشرية و كدا النهوض باقتصاد منتج و تنافسي في كافة القطاعات.

ومن أهداف هدا البرنامج التي يتعين بلوغها إلي غاية 2030:

-تحسين و تطوير إيرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية الجزء الأكبر من نفقات التسيير و إصلاح النظام الجبائي .

-استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز.

-مضاعفة حصة الصناعة التحويلية كقيمة مضافة من 5.3 من سنة 2015 إلي 10 من الناتج المحلي الإجمالي الخام في أفاق 2030.

-تصحيح الموازنة العامة يحفظ الطابع الاجتماعي للاقتصاد الوطني مع وضع النفقات في مستوي معياري لضمان ديمومة سياسة الموازنة.

-عصرنة القطاع الفلاحي مما يسمح ببلوغ هدف الأمن الغذائي و تحقيق هدف تنويع الصادرات.

-إحداث إصلاح عميق لآليات تصميم و تشكيل و متابعة و تمويل برامج التجهيز لإعادة اعتبار لمبادئ مردود أو عائد الاستثمار و فعاليته[2].

[1] نبيل بوفليح، **دراسة سياسة الإنعاس الاقتصادي في دعم النمو القطاع الفلاحي في الجزائر**، ملتقى الدولي التاسع حول استدانة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية يومي 23 و24 نوفمبر 2014، العدد 9، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص ص 3، 4.

[2] http://www.eco.algeria.com

المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى:

أولا: هيكل الإيرادات العامة في الجزائر

لقد تعددت أنواع الإيرادات العامة للدولة فهناك موارد تحصل عليها الدولة دون مقابل مثل الإعانات والهبات وأخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة عن أملاكها.

وأخرى إيرادات إجبارية سيادية تتمثل في الضرائب، وحسب المادة 11 من القانون 17/84 تتضمن مواد الميزانية العامة للدولة ما يلي:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وحاصل الغرامات.
- مداخل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤذاة والأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذل الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- المدفوعات التي تقوم بها صناديق بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تشحنها لها الدولة[1].

ثانيا: النظام الضريبي في الجزائر

النظام الضريبي في الجزائر هو مجموعة من الفوائض المالية التي تقتطعها الدولة من المكلفين خلال فترة معينة، حيث قامت الحكومة بإدخال تعديلات عليه من سنة إلى أخرى، وهذا كما يلي:

- **الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):** وهي ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي الملكف بالضريبة حيث تتميز هذه الضريبة بمجموعة من الخصائص يمكن إبرازها في ما يلي:
- ضريبة مباشرة يتحملها بشكل نهائي ومباشر صاحب المداخيل الخاضعة لهذه الضريبة.
- ضريبة وحيدة تمس جميع المداخيل النوعية.

[1] المادة 11 من القانون 17/84 المتضمن قوانين المالية.

- ضريبة تجبى لفائدة الدولة فقط، باستثناء كل الجماعات العمومية الأخرى حيث تطبق هذه الضريبة على الشركاء في شركات الأشخاص ما لم تختار هذه الأخيرة الخضوع للضريبة على أرباح الشركات ويرفق طلب الاختيار هذا بتصريح عن المداخيل ولا يمكن التراجع عن هذا الاختيار وحسب القانون الضريبي الجزائري يخضع لهذا النوع من الضرائب شركات الأشخاص الشركات المدنية التي تخضع لنفس نظام شركات الأشخاص سواء كانت إقامتهم الجبائية بالجزائر أو خارجها على أن يكون مصدرهم من دخلهم من ممارسة نشاطهم في الجزائر[1].

الجدول رقم (08): السلم الضريبي على الدخل الإجمالي:

قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)	نسبة الضريبة
لا يتجاوز 120000	%0
من 120001 إلى 360000	%20
من 360001 إلى 1440000	%30
أكثر من 144000	%35

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشر والرسوم المماثلة 2017.

-الرسم على القيمة المضافة TVA:

وهو ضريبة تمس مجالات واسعة من الصفقات، وأن الرسم المدفوع في المشتريات يتم استرجاعه في المبيعات أي أن المستهلك النهائي هو من يتحمله.

حيث يخضع الرسم على القيمة المضافة للعمليات التالية:

- عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة.
- عمليات الاستيراد: حيث تحدد المادة2 من قانون الرسوم على رقم الأعمال العمليات الخاضعة للقيمة المضافة كالأشغال العقارية والمبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون.

-العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة

ومن العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة :

[1] محمد لعلاوي، **دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015،ص ص55-56.

أ/ العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة وجوبا:

- المبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون.
- الأشغال العقارية.
- عمليات الإيجار وأداء الخدمات.
- الألعاب والتسليات بمختلف أنواعها.

ب/ العمليات الخاضعة للرسم على القيمة المضافة اختياريا:

- يمكن للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذي يقع نشاطهم خارج مجال تطبيق الرسم أن يختار وبناءا على تصريح منهم.
- المكلفين بالرسم الآخرين.
- للتصدير.
- للشركات البترولية.
- لمؤسسات تتمتع بنظام المشتريات بالإعفاء[1].

-معدلات الرسم على القيمة المضافة:

- حسب نص المادة 21 من قانون الرسم على رقم الأعمال: يجعل الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي 19%.
- حسب نص المادة 23 من قانون الرسم على رقم الأعمال: يحدد المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة بـ 9%[2].

-الضريبة على أرباح الشركات (IBS):

الضريبة على أرباح الشركات حسب نص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، هي ضريبة سنوية تفرض على الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات أو الأشخاص المعنويين[3]. ومن بين هذه الشركات الخاضعة للضريبة وجوبا هي:

---

[1] رحمة نابتي، **النظام الضريبي بين الفكر المالي والفكر المالي الإسلامي(دراسة مقارنة)**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014،ص ص164،163.

[2] المادتين 21، 23 من قانون الرسم على رقم الأعمال، 2017.

[3] ناصر مراد، **تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد الثاني، جامعة البليدة، الجزائر، 2009، ص184.

- شركات رؤوس الأموال.
- شركات المسؤولية المحدودة.
- شركات الأسهم SPA.
- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

كما توجد بعض الشركات غير خاضعة للضريبة على أرباح الشركات وهي:

- شركات الأشخاص وشركات المساهمة والتي تتكون في شكل الشركات التالية: شركات التضامن – شركات التوصيل البسيطة – جمعيات المساهمة.

وفي هذه الحالة يترتب عليها تقديم طلب الاختيار مرفق بالتصريح المنصوص عليها قانونا لدى مفتشية الضرائب ويكون هذا الاختيار نهائي لا رجعية فيه مدى الحياة لهذه الشركة[1].

-الرسم على النشاط المهني (TAP):

الرسم على النشاط المهني هي ضريبة تفرض شهريا أو فصليا على رقم الأعمال المحقق من النشاطات الصناعية والتجارية، والخدمية خارج الرسم على القيمة المضافة، وهذا الرسم يطبق في المجالات التالية:

- الإيرادات الإجمالية التي يحققها المكلفون بالضريبة الذين لديهم في الجزائر محل مهني دائم ويمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح غير التجارية، ما عدا مداخيل الأشخاص الطبيعيين الناتجة عن استغلال الأشخاص المعنويين أو الشركات التي تخضع كذلك للرسم بموجب هذه المادة.
- رقم أعمال يحقق في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطات تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي.
- وحدات ومؤسسات الأشغال العمومية والبناء، التي تتكون رقم أعمالها من مبلغ مقبوضات السنة المالية فيجب تسوية الحقوق المستحقة على مجموع الأشغال عند تاريخ الاستلام[2].

إلا أن الخاضعين لهذا الرسم يستفيدون من التخفيضات التالية:

- تخفيض قدره 30%:

[1] حنان شلغوم، **أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه منطقة قسنطينة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012،ص ص106،107.

[2] حنان شلغوم، مرجع سبق ذكره،ص 139.

- مبلغ عمليات البيع بالجملة، ومبلغ عمليات البيع بالتجزئة.

- تخفيض قدره 50%:

- بالنسبة لمبالغ عمليات البيع بالجملة الخاصة بالمواد التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة 50% من الحقوق غير المباشرة.
- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة الخاصة بالأدوية شرط أن تكون مصنفة ضمن المواد الإستراتيجية وأن يكون معدل الربح للبيع بالتجزئة يتراوح ما بين 10% و30%.

- كما يستفيدون من تخفيض قدره 70%: بالنسبة لعمليات البيع بالتجزئة للبنزين الممتاز والعادي والغاز[1].

معدل الرسم على النشاط المهني: يحدد معدل الرسم على النشاط المهني كما يلي:

الجدول رقم (09): توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني:

الرسم على النشاط المهني	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المعدل العام	%0,59	%1,30	%0,11	%2

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017.

غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتجة عن نشاط لنقل المحروقات بواسطة الأنابيب ويتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يلي:

الجدول رقم (10): توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني:

الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
%0,88	%1,96	%0,16	%3

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017.

كما يخفض معدل هذا الرسم إلى 1% بدون استفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاطات الإنتاج ويتم توزيعه كالآتي:

الجدول رقم (11): توزيع الرسم بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاط الإنتاج والتوزيع.

[1] المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017.

الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
%0,29	%0,66	%0,05	%1

المصدر: المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017.

- **الضريبة الجزافية الوحيدة:** هي ضريبة تحل محل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، وتغطي زيادة على الضريبة على الدخل الإجمالي أو الرسم على القيمة المضافة على النشاط المهني[1].

يطبق نظام الضريبة الجزائية الوحيدة على:

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنيون والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوية ثلاثين مليون دينار (30000000 دج).

- المستثمرين الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع، والمؤهلون للاستفادة من دعم " الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب " أو " الصندوق الوطني للتأمين على البطالة "[2].

ويحدد معدل الضريبة الجزائية الوحيدة كما يلي:

- 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع.
- 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

كما يوزع ناتج الضريبة الجزائية الوحيدة كما يلي:

- ميزانية الدولة 49%.
- غرف التجارة والصناعة 0.5%.
- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية 0.01%.
- غرفة الصناعة التقليدية والمهن 0.24%.
- البلديات 40.25% أما الولاية 5%.
- الصندوق المشترك للجماعات المحلية 5%.[3]

[1] المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017.

[2] المادة 282 مكرر1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017.

[3] المادة 282 مكرر 4 ومكرر 5: من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017.

الجدول رقم (12): معدلات الضريبة على أرباح الشركات

الربح أو الدخل الخاضع للاقتطاع الضريبي	المعدل المطبق
- الأنشطة المنتجة للسلع	%19
- الأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية والحمامات	%23
- الأنشطة الأخرى الممارسة في نفس الوقت	%26
- عوائد الدين والودائع والكفالات	%10
- المداخيل الناتجة عن سندات الصناديق غير الاسمية لحاملها	%40
- المبالغ التي تقبضها المؤسسات الأجنبية التي ليست لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات تأدية الخدمات. - الحواصل المدفوعة للمخترعين المقيمين في الخارج، إما بموجب امتياز أو رخصة استقلال أو التنازل عن علامة الصنع.	%24
- المبالغ المحصلة من قبل المؤسسات في إطار عقد تسيير	%20
- المبالغ التي تقبضها شركات النقل البحري الأجنبية إذا كانت بلدانها الأصلية تفرض الضريبة على مؤسسات جزائرية للنقل البحري.	%10

المصدر: المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017.

ثالثا: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر

1- تحليل تطور الإيرادات الجبائية:

الجدول التالي يمثل مسامة الجباية العادية في إيرادات الموازنة:

الجدول رقم (13): تطور الجباية العادية خلال الفترة (2000- 2016):

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات العامة	1578.19	1505.5	16032	1966.6	2229.7	3081.7	3582.3	3688.5	5676.0
الجباية العادية	349.5	398.2	482.9	519.9	580.4	640.4	720.0	766.7	8954
نسبة المساهمة	22,14	26,45	30,12	26,44	26,03	20,78	20,10	20,79	15,77

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
3676.0	4392.9	5790.1	6411.3	59406	5719.0	51031	50422
1146.6	1298.0	1527.1	1908.6	2031.0	2091.4	2354.7	2422.9
31,19	29,55	26,37	29,77	34,19	36,57	46,14	48,05

Source : Banque D'Algérie. Rapport annuel de la Banque d'Algérie.

من خلال الجدول نلاحظ أن إيرادات الجباية العادية في ارتفاع مستمر خلال الفترة من (2000-2016) حيث قدرت سنة 2000 ب 349,5 مليار دينار بنسبة مساهمة في الإيرادات العامة ب 22,14% أما سنة 2016 فقد قدرت ب 2422,9 مليار دينار وسجلت مساهمتها في الإيرادات العامة أعلى نسبة لها خلال السنوات السابقة قدرت ب 48,05%، إلا أن نسبة هذه الإيرادات من إجمالي الإيرادات العامة غير مستقرة ومتذبذبة، وهذا بسبب عدم استقرار النظام الضريبي في الأساس والذي يميز القاعدة الأساسية للجباية العادية، فقد سجلت نسبة الجباية العادية من إجمالي الإيرادات العامة 22,14% سنة 2000 وشهدت ارتفاعا ملحوظا في 2002 قدرت ب 30,12% ثم انخفضت مرة أخرى إلى 15,7% في 2008 ثم شهدت مرة ثانية ارتفاعا إلى 46,14% و 48,05% في 2015 و 2016 على التوالي. وجاء هذا التحسن في نسب الإيرادات الجبائية العادية بفضل العديد من برامج التصحيح المطبقة من طرف السلطات واتخاذ التدابير الرامية إلى تقوية النظام الضريبي.

2- تحليل مساهمة الجبائية البترولية في إيرادات الموازنة

الجدول رقم (14): تطور الجباية البترولية خلال الفترة (2000 – 2016).

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات العامة	1578,19	1505,5	1603,2	1966,9	2229,7	3081,7	3582,3	3688,5	5676,0
الجباية البترولية	1213,2	1001,4	1007,9	1350,0	1570,7	2352,7	2799,0	2796,8	4088,6
نسبة المساهمة	76,87	66,52	62,87	68,65	70,44	76,34	78,13	75,82	72,03

2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
3676,0	4392,9	5790,1	6411,3	59406	5719,0	5131	50422
2412,7	2905,0	3979,7	4184,0	3678,1	3388,3	2373,5	1781,1
65,63	66,13	68,73	65,26	61,91	59,25	64,51	35,32

Source : Banque D'Algérie. Rapport annuel de la Banque d'Algérie : 2000 – 2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجباية البترولية في ارتفاع مستمر من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 حيث قدرت في سنة 2000 بحوالي 1213,2 مليار دينار، بنسبة مساهمة في الإيرادات العامة بـ 76,87% لتصل سنة 2008 إلى 4088,6 مليار دينار أي بنسبة قدرها 72,03% وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة ونظرا لعدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية أدى إلى حدوث تغيير في الجباية البترولية فلقد عرفت الفترة من 2009 إلى 2016 تذبذبا في إيرادات الجباية البترولية ونسب مساهمتها في الإيرادات العامة قدرت بـ 2412,7 مليار دينار سنة 2009 بنسبة 65,63% وشهدت ارتفاع إلى غاية 2012 أين قدرت بـ 4181,0 مليار دينار بنسبة مساهمة قدرها 65,26% وهذا بسبب ارتفاع إيرادات الجباية العادية وتأثير الأزمة المالية العالمية على الصادرات البترولية لتشهد انخفاض مستمر وكبير من 2013 إلى غاية 2016 قدرت بـ 3678,1 مليار دينار إلى حوالي 1781,1 مليار دينار على التوالي بنسبة 61,91% في سنة 2013 و 35,32% سنة 2016 وهذا راجع إلى تقلب أسعار النفط.

المطلب الثالث: سياسة الموازنة العامة في الجزائر

أولا: تعريف الموازنة العامة

حسب نص المادة 6 من القانون 17/84 المؤرخ في27 جويلية 1984 تعرف الموازنة العامة على أنها "الميزانية التي تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، والمحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".

كما ينص هذا القانون على أنه لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة، وهذا يعني أن إيرادات الدولة تستعمل لتغطية نفقات الموازنة العامة بدون تمييز[1].

ثانيا: إعداد الموازنة العامة في الجزائر:

يتم إعداد الموازنة العامة في الجزائر على أساس القواعد الفنية التقليدية والتي يمكن حصرها فيما يلي: مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ الشمولية، مبدأ التخصيص ومبدأ التوازن.

حيث تتولى الحكومة مهمة تحضير الموازنة العامة من حيث الإيرادات والنفقات وهي التي تتحمل مسؤولية تحضير الميزانية وهذا لعدة أسباب أهمها:

- هي القادرة على تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة من المجالس البرلمانية التي قد تسعى للمبالغة في النفقات العامة وهذا لإرضاء الناخبين، ويتولى وزير المالية الدور الرئيسي في تحضير الميزانية إذ يتفق مع باقي الوزراء على ميزانية كل قطاع أو وزارة، وعند الاختلاف في الرأي يعرض هذا الاختلاف على رئيس الجمهورية.

يبدأ تحضير الموازنة العامة بتوجيه تعليمة إلى الوزراء من طرف وزير المالية من أجل تقديم مقترحاتهم عن النفقات العامة اللازمة لوزاراتهم، وبعد تجميع الأرقام الخاصة بالإيرادات العامة والنفقات العامة المقترحة من كل وزارة يراجع الوزير المسؤول هذه المقترحات ثم مراجعة الإيرادات العامة وفقا لتقديرات المعدة في هذا الشأن. فكلما كان تحضير الميزانية أقرب إلى بداية السنة المالية الجديدة كلما كان التقدير المذكور أقرب إلى الحقيقة. ومن أهم العناصر التي تساعد على دقة التقدير هي الاستعانة بأرقام الموازنة والحسابات الختامية التي يتم على أساسها تقدير ميزانية الإيرادات ثم ميزانية النفقات العامة[2].

[1] المادة 06، 08 من القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

[2] عبد الباسط بوزيان، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**– دراسة حالة الجزائر (1994 – 2004)، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2007،ص ص196, 197 .

ثالثا: تحليل تطور الموازنة العامة

الجدول رقم (15): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016.

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة
2000	1575,19	1178,1	400,0
2001	1505,5	1321,0	184,5
2002	1603,2	1550,6	52,6
2003	1966,6	1690,2	284,2
2004	2229,7	1891,8	337,9
2005	3081,7	2052	1030,6
2006	3639,8	2453	1186,8
2007	3688,5	3092,7	595,8
2008	5190,5	4191	999,5
2009	3676,0	4214,4	-570,3
2010	4392,9	4466,9	-740
2011	5790,1	5853,6	-63,5
2012	6411,3	7058,1	-758,6
2013	5940,6	6024,1	-66,6
2014	5719,0	6980,2	-1257,3
2015	5103,1	7656,3	-2553,2
2016	5042,2	7383,6	-2341,4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

الشكل رقم 5: منحنى تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016

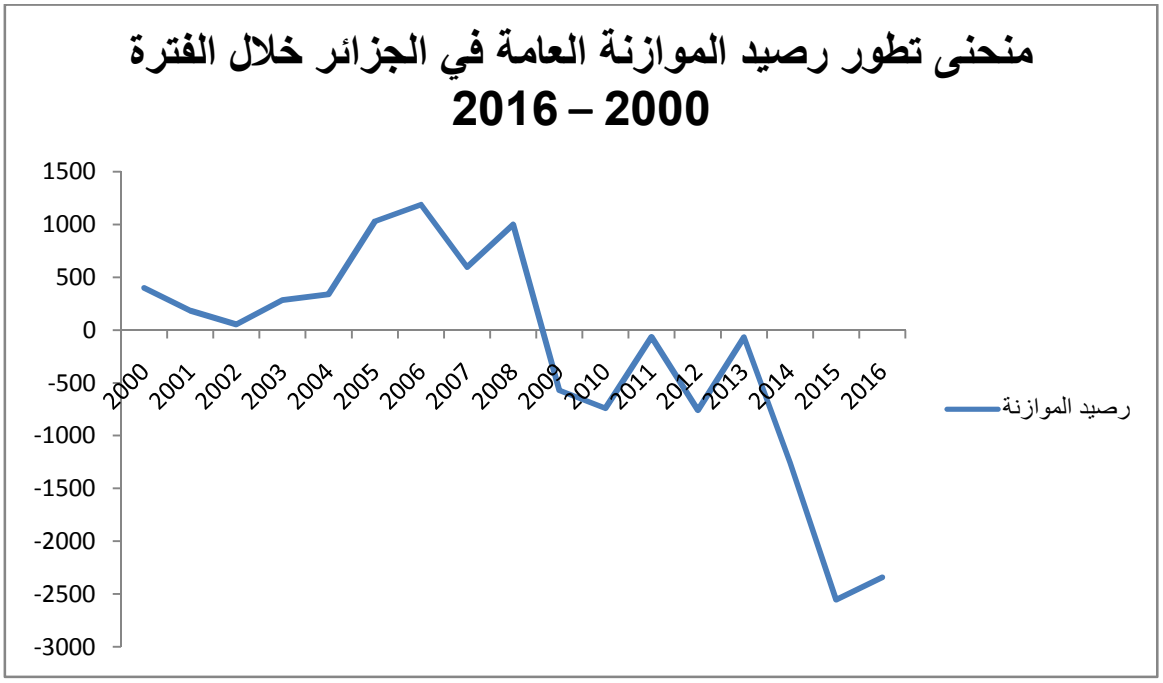

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن رصيد الموازنة موجب خلال السنوات 2000 إلى 2008 وهذا راجع إلى ارتفاع الإيرادات العامة عن النفقات العامة كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات وهذا ما أدى إلى ارتفاع الإيرادات البترولية إلا أنه حقق عجز خلال السنوات 2009 إلى 2016 وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية واستمرا انهيار أسعار البترول وانخفاض الطلب العالمي على الصادرات النفطية.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يقصد بالمناخ الاستثماري مجموعة من القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسة التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماره إلى بلد دون آخر، ومن هذا الجانب سعت الجزائر إلى تحقيق بيئة سياسية وتشريعية واقتصادية لتوفير مناخ استثماري ملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر

لمعرفة المناخ الاستثماري في الجزائر لابد من دراسة الأوضاع العامة في البلاد من مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كما يلي:

أولا: البيئة الاقتصادية

لقد عرف الاقتصاد الجزائري سنة 1986 مشاكل كبيرة جراء انخفاض أسعار البترول وتجلى ذلك في تراجع إيرادات الصادرات وفي الجباية البترولية وعجز الميزانية وتراجع احتياطي الصرف، وكان من نتيجة اعتماد الدولة على القروض الأجنبية الذي ترتب عنه ارتفاع في مؤشر المديونية الخارجية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام وابتداء من سنة 1995 تحسنت المؤشرات الاقتصادية الكلية وذلك نتيجة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي حيث اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير والإجراءات في إطار الإصلاح الاقتصادي أهم هذه الإجراءات:

- تحرير التجارة الخارجية.
- إصلاح النظام المصرفي.
- تحرير الأسعار ورفع الدعم[1].

ثانيا: البيئة التشريعية والسياسية

وتتعلق بقوة التشريعات والقوانين والنظم المنظمة، ومستوى المساءلة الديمقراطية واستقرار الحكومة والدعم الشعبي، كما تمتد لتشمل الاستقرار والأمان الداخلي للمجتمع واستقرار الحدود الدولية مع دول الجوار وجودة العلاقات.

ثالثا: البيئة الاجتماعية

وتشمل متوسط دخل الفرد السنوي ومعدلات التشغيل والبطالة، ومستوى والفقر ودرجة التعليم ومدى سرعة وبساطة إجراءات التعامل وغيرها من العوامل التي تؤثر بشكل كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000 – 2016).

شهد مناخ الاستثمار في الجزائر العديد من التطورات لذا سنتطرق لعرض حصيلة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة.

[1] عبد الباسط بوزيان، مرجع سبق ذكره، ص ص199-201.

[2] فريدة معارفي، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2010**، المجلة الجزائر للتنمية الاقتصادية العدد3، 2015، ص 106.

الجدول رقم (16): تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم النفقات	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1662	2646

2009	2010	2011	202	2013	2014	2015	2016
2761	2291	2571	1.50	1.68	1.51	-584	1,546

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، ص 121-2017- ص 15.

الشكل رقم (06): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2016.

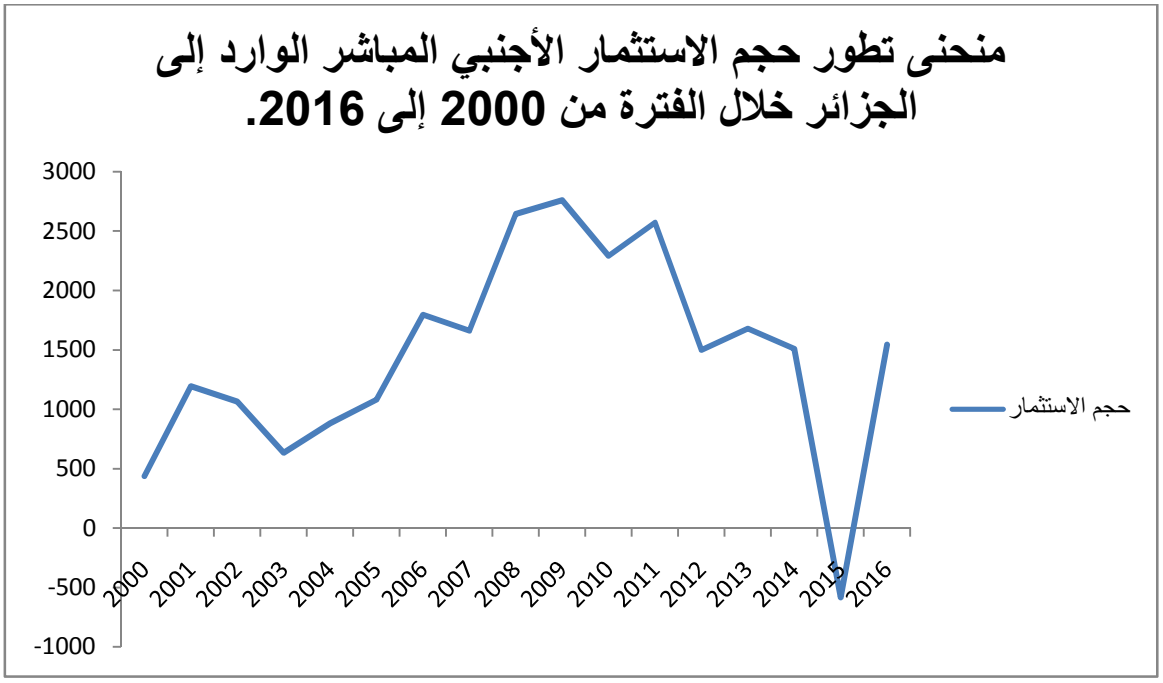

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الجدول والمنحنى البياني نلاحظ أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في ارتفاع مستمر من سنة 2000 إلى 2011 حيث قدر سنة 2000 بـ 428 مليار دينار و 2571 سنة 2011، وهذا الارتفاع راجع لاهتمام الجزائر بالاستثمارات الأجنبية بدأ من 2001 حيث سجلت ارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمارات حيث بلغ 1196 مليار دج، وكذلك التدفق المحقق عام 2002 المقدر بـ 1065 مليون دولار من بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، ولينخفض عام 2003 إلى 634 مليار

دينار ثم ارتفع 2004 بقيمة 882 مليار دينار بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية.

وفي عام 2006 ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي إلى 1795 مليار دينار ثم تراجع إلى 1662 مليار دينار وهذا راجع للأزمة المالية العالمية. ليرتفع عام 2011 بقيمة 2571 مليار دينار.

إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر شهدت انخفاضا كبيرا في السنوات الأخيرة من 2012 إلى 2016 بقيمة 150 مليار دينار و 1,546 مليار دينار على التوالي وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول التي أثرت على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر.

ثانيا: تموقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل قطاع النقل والبناء والصناعة الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (17): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة (2002-2016)

الوحدة: مليار دج

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة%	المبلغ
الزراعة	1316	2,06	222790
البناء	11389	17,85	1310896
الصناعة	11256	17,64	7411469
الصحة	935	1,47	171948
النقل	31097	48,74	1095948
السياحة	1018	1,6	974396
الخدمات	6786	10,64	1196895
التجارة	2	0,00	10914
الاتصالات	5	0,01	432578
المجموع	63804	100	12800834

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من خلال الجدول نلاحظ أن المشاريع الأجنبية في الجزائر تقدر ب 63804 مشروع وموزعة على مختلف القطاعات:

31097 مشروع بالنسبة لقطاع النقل ثم يليه قطاع البناء ب 11389 مشروع أي بنسبة 17,85%، وثم قطاع الصناعة ب 11256 مشروع بنسبة 17,64% ثم قطاع الخدمات ب 6786 مشروع بنسبة 10,64% حيث احتلت هذه المشاريع الصدارة وذلك بسبب ارتفاع مردوديتها بالنسبة للشركات الأجنبية، أما فيما يخص قطاع الزراعة فخصص له 1316 مشروع بنسبة 2,06% ثم يليه قطاع الصحة ب 935 مشروع بنسبة 1,47%، أما بالنسبة قطاع التجارة والاتصالات لم يحظى بالاستثمارات الأجنبية بالرغم من أهميتها.

2- التوزيع الجغرافي للاستثمار المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002- 2016):

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت أجنبية أو عربية والجدول التالي يوضح أهم المناطق المستثمرة في الجزائر لسنة 2002 – 2016.

الجدول رقم (18): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002 - 2016) الوحدة: مليون دج

المناطق	عدد المشاريع	القيم بمليون دج	مناطق الشغل
أوروبا	437	955161	71010
الاتحاد الأوروبي	313	677209	42649
آسيا	98	163102	10567
أمريكا	19	68163	3755
الدول العربية	236	997528	30199
إفريقيا	5	5686	209
أستراليا	1	2974	264
دول اخرى	26	24085	3521
المجموع	822	2216699	119525

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من خلال الجدول نلاحظ تعدد مصادر المشروعات الاستثمارية في الجزائر حيث تحتل الصدارة أوربا بت 437 مشروع بقيمة 955161 مليون دج، ثم يليه الاتحاد الأوروبي بـ 313 مشروع بقيمة677209مليون دج، أما الدول العربية 236 مشروعا بقيمة 99752 مليون دج، ثم تأتي كل من

آسيا وأمريكا وشركات متعددة الجنسيات بـ 198 مشروعا بقيمة 163102 مليون دينار و 26 مشروعا بقيمة 24085 و19 مشروعا بقيمة 68163 مليون دج، على التوالي لتحتل كل من إفريقيا وأستراليا المرتبة الأخيرة حيث تحصلت إفريقيا على خمسة مشاريع بقيمة 5686 مليون دج، وأستراليا حظيت بمشروع واحد بقيمة 2974 مليون دج.

3- التوزيع حسب القطاع القانوني:

هناك مشاريع خاصة ومشاريع عامة وأخرى مختلطة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (19): توزيع الاستثمارات الأجنبية المصرح بها حسب القطاع القانوني خلال الفترة (2002 - 2016).

الحالة القانونية	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بمليون دج	النسبة %	مناصب الشغل	%
الخاص	62520	97,99	7290151	56,95	963922	84,67
العمومي	1177	1,84	4319545	33,74	126039	11,07
المختلط	107	0,17	1191137	9,31	48454	4,26
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم (07): توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب القطاع القانوني في الجزائر (2002 - 2016).

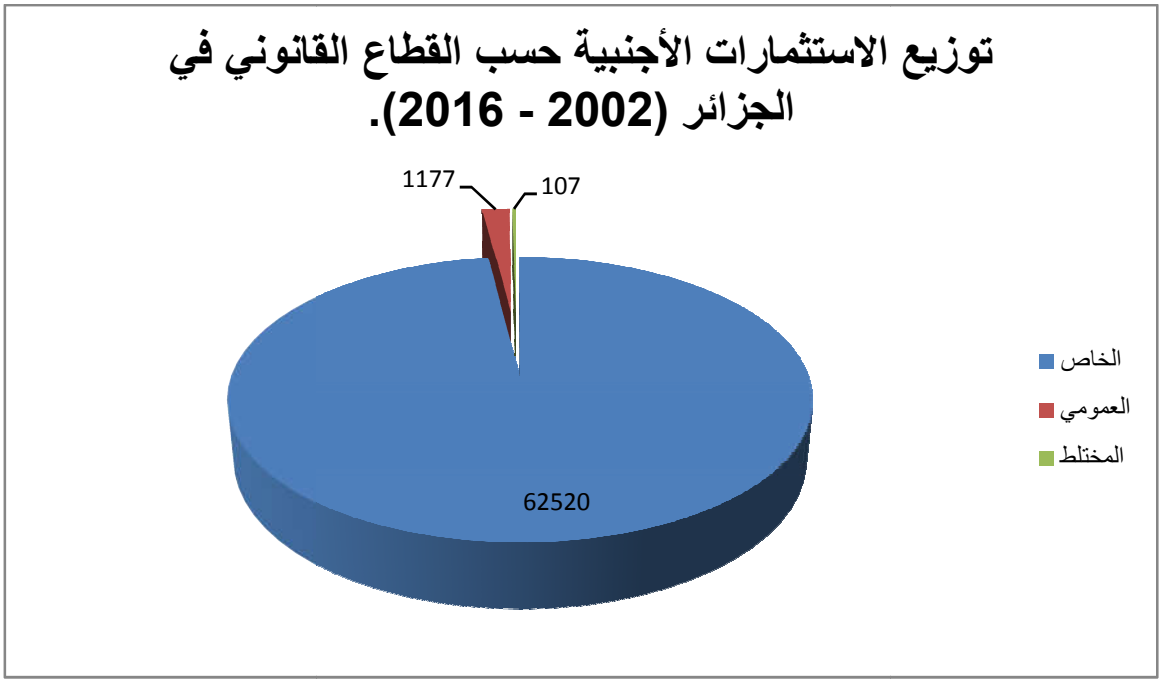

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد علي معطيات الجدول.

من خلال الشكل والجدول نلاحظ أن المشاريع الاستثمارية التي صرحت بها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يوجد 62520 مشروع استثماري تابع للقطاع الخاص بقيمة 290151 مليون دج، بنسبة 56,95% من إجمالي المشاريع بينما يوجد 1177 مشروع تابع للقطاع العمومي بقيمة 4319545 مليون دج، بنسبة 33,74% ، كما يوجد 107 مشروع استثماري مختلط بقيمة 1191137 مليون دج، بنسبة 9,31% من إجمالي المشاريع الاستثمارية.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعاني من عدة عراقيل وهذا ما يؤثر على التنمية الاقتصادية في جميع المجالات وتتمثل هذه المعوقات في:

أولا: المعوقات المالية

لا يزال النظام المصرفي الجزائري دون المستوى المطلوب حيث يرى الخبير الدولي عبد مالك ساري أن النظام البنكي الجزائري لا يزال ضعيفا بالنظر إلى حجم الاقتصاد الذي تطمح إليه البلاد ويرجع هذا الضعف إلى مجموعة من الأسباب كنقص الخبرة المهنية لدى المشرفين وكذلك البيروقراطية وفي تقرير لهيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية نجد:

- نقل صك بنكي من بنك لآخر في نفس المرتبة، عملية قد تأخذ وقتا على الأقل شهرا.
- وجود أخطاء في الحسابات.
- يستغرق الحصول على إجابة لبنك معين من مجلس النقد والقرض وقتا طويلا قد يصل إلى 12 شهر.

ومن العراقيل التي يتميز بها النظام المصرفي الجزائري:

- ارتفاع نسبة المخاطر لدى البنوك.
- نقص الضمانات من طرف البنك المركزي في مجال تحويل الأرباح إلى الخارج.
- رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر.
- ضعف الهياكل القاعدية ورداءة نظام المعلومات البنكية[1].

ثانيا: العوائق القانونية:

والمتمثلة في عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع

[1] محمد إبراهيم مادي، **فعالية السياسية المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000 – 2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013، ص ص147،148.

تشريعات القطاعات الأخرى لاسيما العدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية[1].

ثالثا: العوائق الاقتصادية والإدارية:

وفيما يلي سنعرض أهم العوائق التي سادت أو تسود الاقتصاد الجزائري وتتمثل فيما يلي:

1- عدم الاستقرار الاقتصادي:

من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي اختلال التوازنات الداخلية والخارجية والركود والانكماش والتضخم المرتفع وتذبذب سعر صرف العملة النحلية وقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ انهيار أسعار البترول منتصف ثمانينات القرن العشرين اختلالات داخلية تعيق انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل في شكل استثمارات مباشرة واختلالات خارجية تؤثر في وضعية ميزان المدفوعات وأسعار صرف العملة الوطنية مقارنة بإجمالي الإيرادات من العملة الصعبة[2].

2- العوائق الإدارية:

- ثقل وتعقيد النظام الإداري من حيث انتشار البيروقراطية وتداخل الصلاحيات.
- انتشار الفساد المتمثلة في الرشوة والوساطة والمحسوبية والتعصب رغم الجهود المبذولة لمحاربها حيث صنفت منظمة الشفافية الدولية الجزائر في تقريرها السنوي لسنة 2015 حول الرشوة في المرتبة 97 من مجموع 159 دولة، أما تقرير التنافسية لسنة 2011- 2012 فاعتبر أن عائق الفساد يأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 16% فيما يضعها في مصف الدول التي تسود فيها مظاهر الرشوة بشكل كبير بالرغم من توقيع الجزائر على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الرشوة[3].

[1] كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996 - 2005)**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008،ص ص 177 – 180.

[3] خيرة خيالي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، دراسة تحليلية لفترة 2000 – 2012،مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016،ص ص116, 117.

المبحث الثالث: أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

السياسة المالية من أهم العوامل المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وذلك من خلال الحواجز المقدمة للمستثمر الأجنبي إضافة إلى الإنفاق العام الذي يؤثر على المناخ الاستثماري، وبالتالي يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر:

لتوضيح العلاقة بين الضريبة والاستثمار يمكن توضيحها كما يلي:

أولا: العلاقة بين الضريبة والاستثمار:

لقد اعتبر لافر أن كل زيادة في معدات الضغط الضريبي، إذ يشير إلى أن ارتفاع معدل الضريبة يتمخض عنه ارتفاع الحصيلة الضريبية إلى أن تصل إلى نقطة معينة يؤدي بعدها إلى ارتفاع معدل الضريبة إلى انخفاض الحصيلة الضريبية وبذلك نستطيع أن نقول أن المستثمر كممول ضريبي ينظر إلى الضريبة بشكل كبير من الثروة المحققة من طرف المستثمر ستذهب إلى الدول فيما يترك له جزء قليل ليتصرف فيه، هذا ما يدفعنا إلى القول أن التحفيز الضريبي سيلعب دورا هاما في التأثير على القرار الاستثماري[1].

ثانيا: الحوافز الضريبية المقدمة للمستثمر الأجنبي حسب النظام العام والاستثنائي:

بالرجوع إلى المادتين 09 و 10 من الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمارات، منح المشرع نوعين من المزايا مزايا متعلقة حسب النظام العام حيث استفاد من حوافز ضريبية وشبه ضريبية وجمركية، واستفاد من مزايا وإعفاءات خاصة في النظام الاستثنائي، وذلك كما يلي:

أ- النظام العام للحوافز:

يمكن أن يستفيد المستثمر من الامتيازات التالية:

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية، والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات.

[1] محمد طالبي، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة اقتصادية شمال افريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008، ص 320.

- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص المقتنيات العقارية التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الأجنبي[1].

ب- نظام الاستثناءات:

يتم منح الاستثمارات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار ومرحلة الانطلاق في الاستغلال وهو موضح كما يلي:

- في مرحلة بدء الإنجاز للاستثمار: تستفيد الاستثمارات المعنية من:
  - الإعفاء من دفع حقوق الملكية فيما يخص المقتنيات العقارية.
  - تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0,2% فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل والزيادات في رأس المال.
  - تخفيض النسبة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع.
- في مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:
  - الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي للضريبة على أرباح الشركات والدخل الإجمالي.
  - الإعفاء بمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
  - منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك[2].

المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق العام في الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

تنقسم السياسة المالية إلي الإنفاق العام و الضرائب و لكن سنركز على أثر النفقات العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا لتوفر الإحصائيات اللازمة للدراسة، و سنهمل تحليل اثر الضرائب على الاستثمار للأسباب التالية:

-ندرة الإحصائيات المرتبطة بحجم الحوافز الضريبية، و تغير معدلات الضريبة.

- صعوبة إدراج بعض المتغيرات النوعية كالتنسيق الضريبي وتحسن الإدارة الضريبية التي يتأثر بها أيضا الاستثمار الأجنبي المباشر **و**ستكون الدراسة على النحو التالي:

[1] زبير عياش، **دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية، العدد 04، الجزائر، 2015، ص 171

[2] محمد طالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 321، 322.

أولا: تحليل تطور النفقات العامة واستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم(20): تحليل تطور النفقات العامة والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة(2000- 2016)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة		الاستثمار الأجنبي	
	القيمة	%من الناتج المحلي الاجمالي	القيمة	%من الناتج المحلي الاجمالي
2000	1178.1	29	438	0,51
2001	1321.0	35	1196	2,01
2002	1550.6	34	1065	1,87
2003	1690.2	30	634	0,93
2004	1891.8	27	882	1,03
2005	2052.0	30	1081	1,05
2006	2428.5	34	1795	1,53
2007	3092.7	38	1662	1,24
2008	4191.0	42	2646	1,52
2009	4246.3	41	2761	1,96
2010	4466.9	39,6	2291	1,43
2011	5853.6	43,5	2571	0,80
2012	7058.1	49,5	1500	0,72
2013	6024.1	39,9	1680	0,80
2014	6980.2	41,6	1510	0,71
2015	7656.3	44,4	584-	0,34-
2016	7383.6	43,4	1546	0,93

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر والمنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2016، ص 98 ، محمد إبراهيم مادي ، مرجع سبق ذكره، ص 196.

الشكل رقم (08): تطور نسبة الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000- 2016)

الوحدة مليار دج

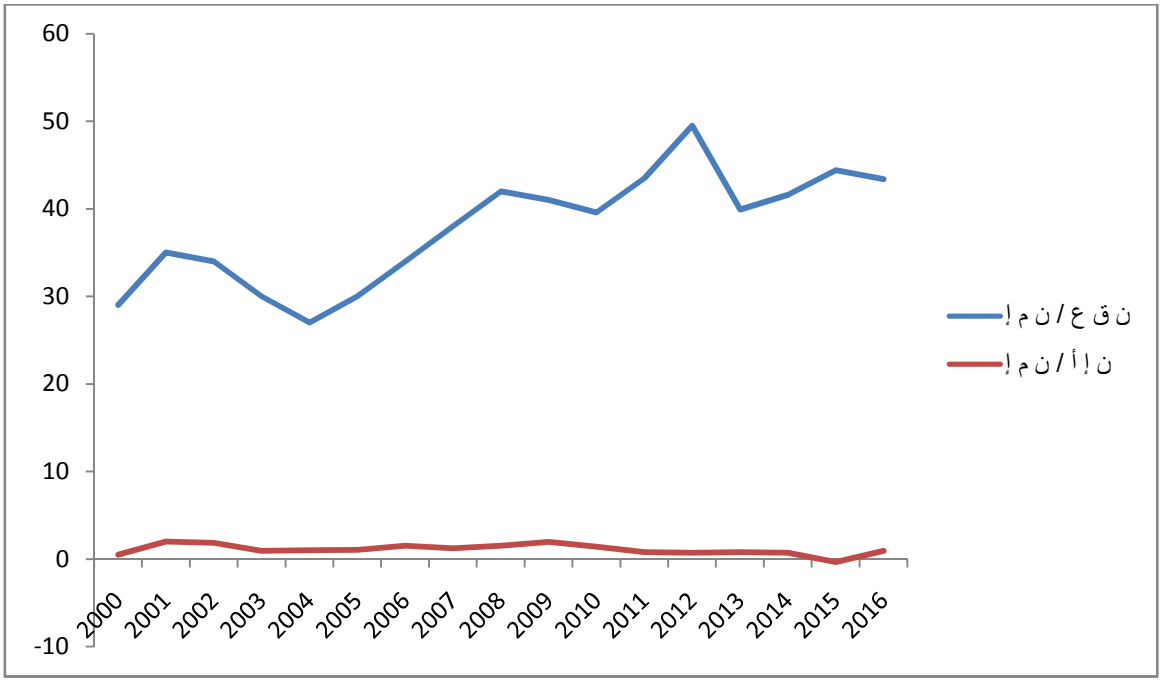

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ ارتفاعا كبيرا في النفقات العامة في الجزائر من 1178.1 مليار دج بسبة 29% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 إلى7058.1 مليار دج سنة 2012 بنسبة 43,5 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بسبب ارتفاع مداخيل الدولة جراء ارتفاع أسعار البترول فكان من أولويات الدولة إتباع سياسة توسعية وترشيد الإنفاق العام من أجل النهوض بالنشاط الاقتصادي، مما أدى إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدر سنة 2000 بـ 438 مليار دج بنسبة 0,51% من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ أعلى نسبة له سنة 2009 بنسبة 1,96% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع إلى الزيادة في النفقات العامة والمتمثلة في برامج التنمية الاقتصادية التي قامت بها الجزائر.

شهدت السنوات الأخيرة من 2013 إلى 2016 تذبذبا في النفقات العامة حيث قدرت 6024.1 مليار دج وبنسبة 39,9% من الناتج المحلي الإجمالي و7383.6 مليار دج بنسبة 43,4% من الناتج المحلي الإجمالي حيث قدرت أعلى نسبة له سنة 2015 بـ 7656.3 مليار دج بنسبة 44,4% من الناتج المحلي الإجمالي رغم إتباع الجزائر برنامج التنمية الخماسي الذي خصصته لتحسين التنمية البشرية وهذا ما أدى

إلى انخفاض تذفق الاستثمار الأجنبي المباشر من سنة 2009 إلى 2016 بقيمة 2761 مليار دج بنسبة 1,96% من الناتج المحلي الإجمالي وبقيمة 1546 مليار دج بنسبة 0,93% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهد انخفاضا كبيرا سنة 2015 بقيمة 854- مليار دج بنسبة 0,34-% من الناتج الملي الإجمالي وهذا راجع إلى إتباع الدولة مخطط جديد للنهوض بالتنمية المحلية البشرية جراء انخفاض أسعار البترول وفرض القاعدة 49/51 التي تعني امتلاك الشريك الجزائري عمومي أو خاص نسبة 51% من أصول أسهم الاستثمار الإجمالي والذي يعتبر إلزاما للشركاء الأجانب بإقامة استثمار محلي بالتعاون مع شركاء محليين مما أدى إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

ثانيا: تطور نفقات التسيير والاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم (21): تحليل تطور نفقات التسيير واستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة مليار دج

السنوات	نفقات التسيير		الاستثمار الأجنبي المباشر	
	القيمة	%من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة	%من الناتج المحلي الإجمالي
2000	856.2	0,20	438	0,51
2001	963.6	0,23	1196	2,01
2002	1097.7	0,24	1065	1,87
2003	1173.8	0,22	634	0,93
2004	1241.8	0,20	882	1,03
2005	1255.2	0,16	1081	1,05
2006	1439.5	0,17	1795	1,53
2007	1673.9	0,18	1662	1,24
2008	2017.9	1,82	2646	1,52
2009	2661.5	0,27	2761	1,96
2010	3446	0,21	2291	1,43
2011	4291.2	0,25	2571	0,80
2012	4925.1	0,24	1500	0,72
2013	4335.6	0,21	1680	0,80
2014	4714.4	0,22	1510	0,71
2015	4972.3	0,30	-584	-0,34
2016	4807.3	0,24	1546	0,93

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر والمنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2016، ص 121 - محمد إبراهيم مادي ، مرجع سبق ذكره، ص 196.

الشكل رقم (09): تحليل تطور نفقات التسيير واستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2016)

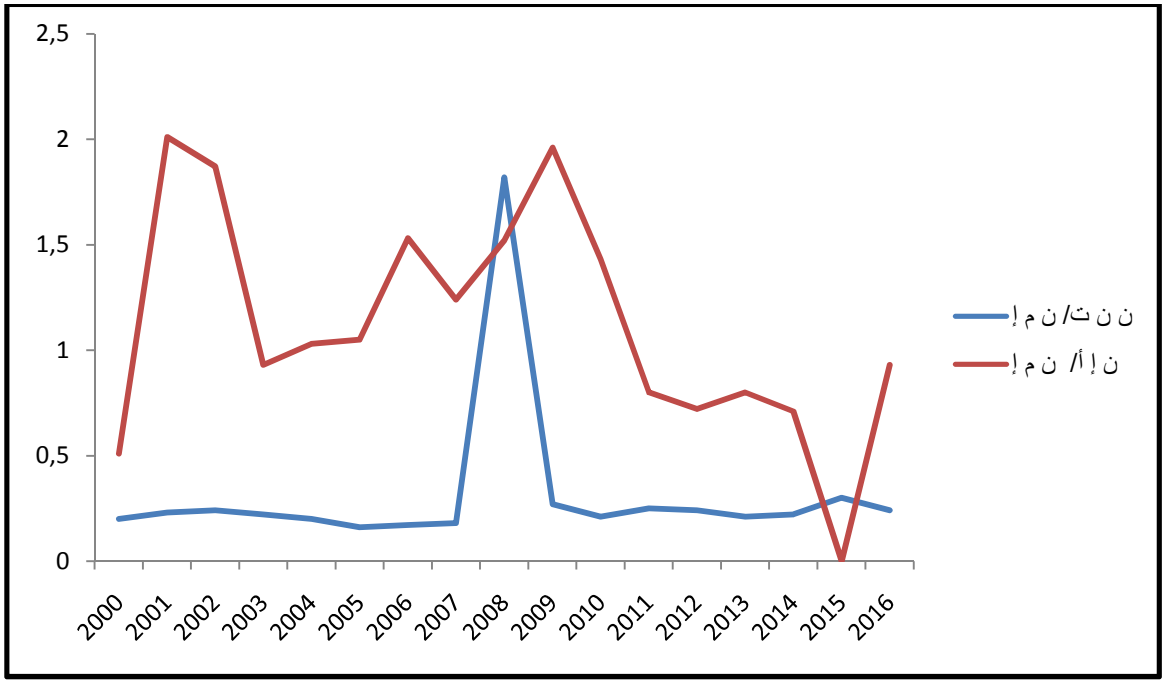

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن نفقات التسيير في تطور مستمر من سنة إلى أخرى حيث شهدت ارتفاعا من سنة 2000 إلى 2004 بقيمة 856.2 مليار دج بنسبة 0,20% من الناتج المحلي الإجمالي و1241.8 مليار دج وهذا راجع إل تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أعطيت فيه أهمية لنفقات التجهيز أكبر نسبة.

حيث استمرت في الارتفاع أي قدرت سنة 2008 قيمتها بـ 2017.9 مليار دج والتي ساهمت بأعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,82% كما شهدت السنوات من السنوات من 2009 إلى غاية 2016 تدبدبا في قيمة نفقات التسيير أين أخدت أعلى قيمة له سنة 2015 قدرت بـ 4972.3 مليار دج مسجلة أعلى نسبة من الإنفاق العام بنسبة 64,9% من إجمالي النفقة العامة في سنة 2015 وهذا من خلال البرامج التي اتبعتها الجزائر والتي ركزت فيها على مراجعة الأجور والتحويلات ومنح المجاهدين من أجل تحسين مستوى المعيشة وفيما يتعلق في نفقات التسيير فهي تشكل دوما الحصة الأكبر من مجموع الإنفاق العام. ومن هذا يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونفقات التسيير ، فمن الجدول نلاحظ أن قيمة الاستثمار متدبدبة حيث قدرت سنة 2000 بـ 438 مليار دج وسجل أعلى قيمة له في سنة 2009 أين قدر 2761 مليار دج بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قدر 1,96% وهذا

راجع إل قيام الجزائر بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الذي خصصت فيه أكبر قيمة لتهيئة البنية التحتية مما أدى إل استقطاب استثمارات في مجال البناء. كما شهدت السنوات الأخيرة انخفاض في تذفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغت في سنة 2015 حوالي 584- مليار دج وهذا راجع لعودة الجزائر لإتباع قاعدة 51/49 من أجل تدعيم الاستثمار المحلي.

ثالثا: تحليل تطور نفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم(22): تطور نفقات التجهيز والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000- 2016)

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التجهيز		الاستثمار الأجنبي المباشر	
	القيمة	%من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة	%من الناتج المحلي الإجمالي
2000	321.9	7,81	438	0,51
2001	522.4	12,36	1196	2,01
2002	575	1,27	1065	1,87
2003	5672.5	10,80	634	0,93
2004	6188	10,06	882	1,03
2005	750	11,54	1081	1,05
2006	1431.19	12,82	1795	1,53
2007	1431.60	16,59	1662	1,24
2008	2304.80	17,11	2646	1,52
2009	2597.7	19,38	2761	1,96
2010	3022.7	18,68	2291	1,43
2011	3981.4	20,05	2571	0,80
2012	2820.4	13,62	1500	0,72
2013	1892.6	9,03	1680	0,80
2014	2914.7	13,62	1510	0,71
2015	3885.8	23,58	-584	-0,34
2016	3176.8	16,09	1546	0,93

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر والمنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2016، ص 121.- محمد إبراهيم مادي ، مرجع سبق ذكره، ص 196.

الشكل رقم (10): تحليل تطور نفقات التجهيز واستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2016)

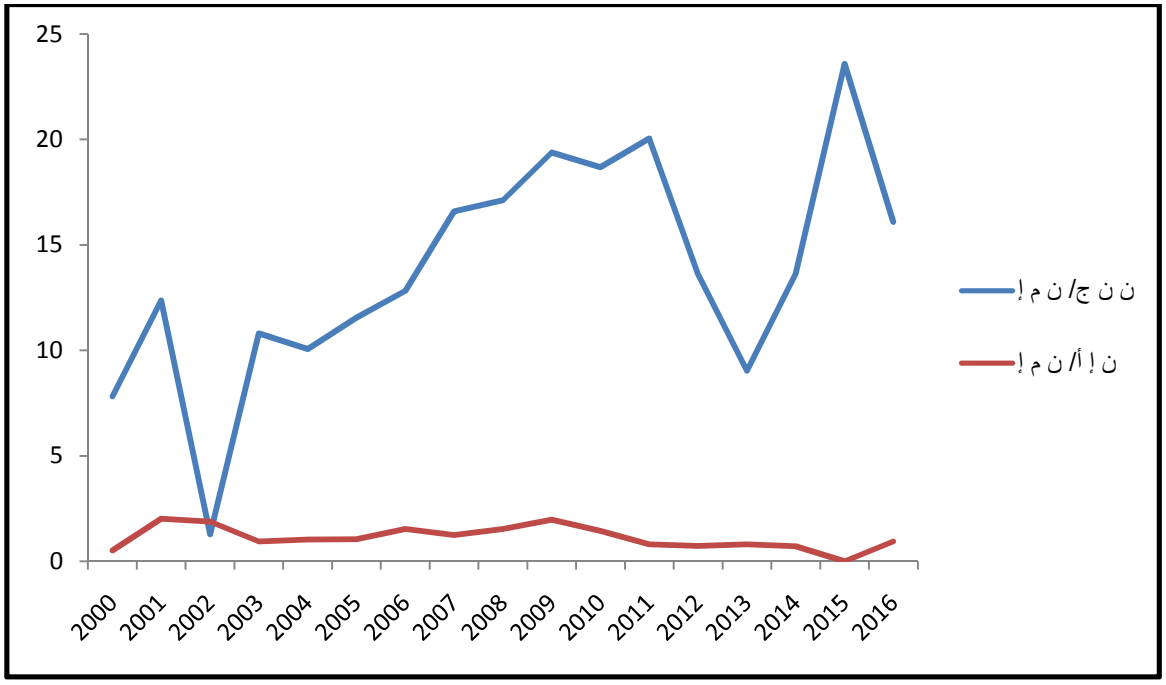

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن نفقات التجهيز شهدت ارتفاعا كبيرا من سنة 2000 إل 2014 إذ بلغت قيمتها سنة 2000 بـ 321.4 مليار دج بنسبة 7,81 من الناتج المحلي الإجمالي وبقيمة 6188 مليار دج سنة 2004 بنسبة 10,06% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا الارتفاع راجع إلى انتهاج الدولة برنامج الإنعاش الاقتصادي من أجل تحسين مستوى أداء النمو وتدعيم البنية التحتية مما أدى إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدر سنة 2000 بـ 438 مليار دج بنسبة 0,51% من الناتج المحلي الإجمالي و882 مليار دج بنسبة 1,03% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2004.

استمرت نفقات التجهيز في الارتفاع من سنة 2005 إلى 2009حيث قدرت بقيمة 750 مليار دج بنسبة 11,45 % من الناتج المحلي الإجمالي وبقيمة 2597.7 مليار دج بنسبة 19,38% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي وهذا راجع إل البرنامج التكميلي لدعم النمو المكمل لبرنامج الإنعاش الاقتصادي مما أدى إلى تحسين معيشة الأفراد وتطور الموارد البشرية، وزيادة نفقات التجهيز قابلتها زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ أعلى قيمة له سنة 2009 بـ 2761 مليار دج بنسبة 1,96% من الناتج المحلي الإجمالي.

وشهدت السنوات الأخيرة من 2010 إل 2016 تدبدبا في قيمة نفقات التجهيز حيث قدرت ب 3022,7مليار دج سنة 2010 بنسبة 18,68 % من الناتج المحلي الإجمالي3176.8مليار دج سنة

2016 بنسبة 16,09% من الناتج المحلي الإجمالي حيث قدرت أعلى نسبة له سنة 2015 بقيمة 3885.8 مليار دج بأعلى نسبة قدرت ب 23,58 % وهذا من خلال قيام الدولة ببرنامجين البرنامج الخماسي من 2010 إلى 2014 و البرنامج الخماسي الجديد 2015 إلى 2019 الذين أعطيا الأولوية لقطاعات التنمية المنتجة والاجتماعية.

وبناءا على الرأي الجديد الذي تسعى من خلاله الدولة إل تعزيز مجهوداتها لتحقيق التطور الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية المنتجة في جميع المجالات وهذا ما أدى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 2010 إلى 2016 قيمة 2291 مليار دج بنسبة 1,43% من الناتج المحلي الإجمالي بـ 1546مليار دج بنسبة 0,93% من الناتج المحلي الإجمالي وسجل انخفاضا كبيرا سنة 2015 بقيمة 584- مليار دج نسبة 0,34-% من الناتج المحلي الإجمالي .

خلاصة

من خلال دراستنا لواقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 يلاحظ أنها مرت بمرحلتين، المرحلة الأولى تزامنت مع الإصلاحات الهيكلية المبرمة مع مؤسسات النقد الدولي والمرحلة الثانية تميزت بالطابع التوسعي الذي تجسد مع مؤسسات النقد الدولي والمرحلة الثانية تميزت بالطابع التوسعي الذي تجسد في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو من (2005 - 2009)، ثم البرنامج الخماسي (2010-2014)، و البرنامج الخماسي الجديد (2015-2019).

ومن ناحية النفقات العامة نلاحظ أن نفقات التسيير خلال الفترة من (2000-2012) استحوذت على نسبة كبيرة من نفقات الدولة مقارنة بنفقات التجهيز، أما عن هيكل الإيرادات العامة فتشكلت الجباية البترولية نسب معتبرة خلال فترة الدراسة.

رغم الجهود التي بدلتها الجزائر من أجل تحسين مناخ الاستثمار إلا أنن هذا المناخ لا يزال غير مؤهل لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن التطورات التي عرفتها السياسة المالية في فترة الدراسة كان لها أثر على مناخ الاستثمار، ولقد كان تأثير الإنفاق العام في الجزائر طفيفا على مناخ الاستثمار، كما أن الارتباط بين هذا لأخير والنفقات العامة كان كبيرا في نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير.

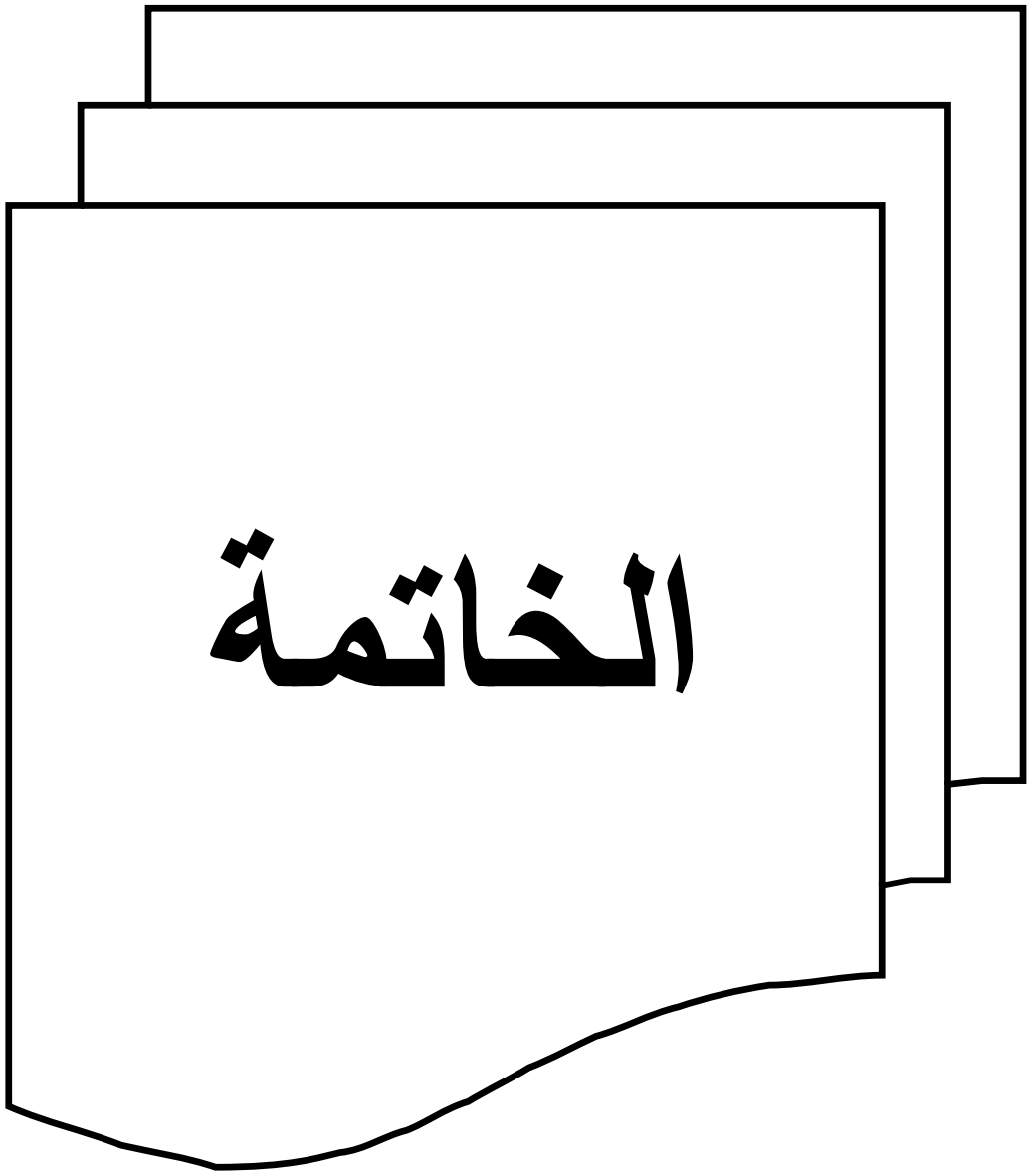
الخاتمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لمساهمته في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي ولقد شهد في الأعوام الأخيرة تطورا وانتشارا إذ أصبح أحد ركائز التنمية في اقتصاديات الدول النامية نتيجة للوضع المتردي والانحطاط الذي وصلت إليه أغلب الدول النامية. ونظرا لأهميته اتجهت العديد من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة إل فتح أبوابها أمامه، لذا وجب عل هذه الدول أن تتعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة رشيدة وتوفير المناخ المناسب والملائم لتحفيزه وهذا باستخدام السياسة المالية أو بالأحرى أدوات السياسة المالية التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك المناخ فترشيد النفقات العمومية وتخصيص حصص مالية ضخمة أخرى لنفقات التسيير، وكذلك العمل على إزالة القيود وتحسين الإدارة، وتساهم في تهيئة الجو من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتعد الجزائر من الدول النامية المنافسة للفوز بنسبة ممكنة ومحاولة استقطاب عدد أكبر من الاستثمارات وتجلى ذلك من خلال البرامج والإصلاحات والمشاريع التي أطلقتها لتهيئة البنية التحتية والعمل على ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، ولكن بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لجدب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن مناخ الاستثمار فيها أقل جاذبية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. اختبار الفرضيات:

- بخصوص الفرضية الأول التي مفادها السياسة المالية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تعمل على تحسين مناخ الاستثمار وذلك من خلال منح الحوافز الضريبية و تهيئة البنية التحتية، وقد توصلنا إلى أن الاعتماد على أدوات السياسة المالية يساهم في تحسين مناخ الاستثمار من خلال النفقات والإيرادات العامة والموازنة العامة.
- تنص الفرضية الثانية على أن الهدف العام للاستثمار الأجنبي المباشر هو تحقيق العائد وتكوين الثروة وذلك من خلال إيجاد أسواق جديدة من منتوجات وبضائع الشركات الأجنبية أي إبقاء الدولة المستقبلة سوق لتصريف منتجاتها بالإضافة إلى ذلك توصلنا إل أن الاستثمار الأجنبي المباشر يستفيد من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستقبلة والحصول على المواد الخام لأجل استخدامها في صناعاتها المختلفة أي إبقاء الدولة المستقبلة للتمويل الدولي مصدرا للموارد الطبيعية.

- تنص الفرضية الثالثة أن السياسة المالية احد السياسات الاقتصادية الناجعة لتحقيق النمو في الاقتصاد لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المسطرة التي ينشدها الاقتصاد الوطني وذلك بفعل أدواتها المتعددة، وقد توصلنا إلى أن أدوات السياسة المالية من أهم الأدوات التي تسع إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

2. نتائج الدراسة:

- الاعتماد على السياسة المالية في تحسين المناخ الاستثماري والمساهمة في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال منح الحوافز الضريبية وتهيئة البنية التحتية.
- لم تستطع السياسة المالية في الجزائر التخلص من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات.
- يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا والرفع من الإنتاجية وخلق فرص للعمل وتدريب العمالة المحلية التي تتاح العمل في فروع الشركات الأجنبية.
- إن العلاقة بين السياسة المالية ومناخ الاستثمار هي ما يمكن أن تتركه أدوات السياسة المالية عل هذا المناخ، فمن خلال النفقات العامة يمكن للدولة توفير بنية تحتية مساعدة للاستثمار.
- إن ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ليس سببه فشل السياسة المالية في ذلك وإنما يرجع ذلك إل مجموعة من المعوقات والعراقيل كالمعوقات المالية والقانونية والاقتصادية والإدارية.
- تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة إحدى أهم المصادر المالية التي تسع الدول النامية والمتقدمة إل استقطابها من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية.
- إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر يتأثر بالإنفاق العام حيث يتأثر بنفقات التجهيز أكثر من تأثره بنفقات التسيير.

3. التوصيات:

على ضوء دراستنا لموضوع البحث، بعد استعرضنا لنتائجه المتوصل إليها يمكن في هذا المجال تقديم الاقتراحات التالية:

- يحتاج المناخ الاستثماري في الجزائر إلى بدل المزيد من الجهد من خلال تحسين البنية التحتية وتوفير الكفاءات الماهرة والمتقنة.
- العمل عل تحرير المستثمرين من البيروقراطية وتوفير المعلومات للمستثمر فيما يخص واقعية مناخ الاستثمار.
- العمل عل تشجيع القطاع الخاص المحلي وإشراكه في المشاريع الاستثمارية.
- السياسة المالية يجب أن تشمل عل الحوافز الضريبية وأسعار ضريبة مناسبة ومشجعة للاستثمار.
- إعادة توجيه الإنفاق العام من خلال الاهتمام بمجالات التي تشجع على نمو الإنتاجية.
- يجب أن تكون هناك سياسة اقتصادية تتسم بالاستقرار والثبات ومتكيفة مع المتغيرات الاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي، كل هذا سوف يجعل هذه السياسة الاقتصادية المشجعة لقيام الاستثمار بصفة العامة و الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة.

4. أفاق الدراسة:

نشير في النهاية إلى أن هذا الموضوع لا يقف عن هذا الحد إذ لا ندعي أننا استوفينا كل جوانبه بل هناك جوانب لم تتناوله الدراسة، تعتبر أفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة:

- السياسة الاقتصادية ومناخ الاستثمار.
- أثر النظام الضريبي على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- العولمة والسياسة المالية في الجزائر.

قائمة
المراجع

قائمة المراجع

اولا: اللغة العربية

- **الكتب**

1- أحمد عطا الله ماجد، إدارة الاستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

2- أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2001.

3- إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة الأولى، الأردن، 2004.

4- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، إستراتيجيات) دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2012.

5- أشرف السيد حامد قبال، الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2013.

6- أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

7- أميرة حبيب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2005.

8- إياد عبد الفتاح النسور،أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، طبعة الأولى عمان، 2013.

9- إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة،دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

10- باسم حمادي الحسين، الاستثمار الأجنبي المباشر، منشورات الحلبي للنشر، الطبعة الأولى، لبنان، 2014.

11- حسين بلعجوز، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

12- حسين كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2011.

13- خالد أحمد فرحان الشهداني، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، 2014.

14- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أساس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية، الأردن، 2005.
15- خالد شحادة الخطيب وأحمد، زهير شامية، أساس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الثالثة، الأردن، 2005.
16- خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة الثالثة، الأردن، 2007.
17- داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
18- دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
19- رمضان مقلد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
20- زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان، 2013.
21- سعيد عبد العزيز عثمان، الاقتصاد العام، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.
22- سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2008.
23- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
24- سليمان عمر الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
25- سوزي عدلي ناشد، أساسيا المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
26- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية،الطبعة الأولى، لبنان، 2006.
27- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2006.
28- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
29- طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
30- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، عمان، 2007.
31- عادل محمد القطاونة، المحاسبة الضريبية، دار وائل للنشر،الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

32- عبد العظيم حمدي، السياسة المالية والنقدية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر,2007.
33- عبد الرحمان الدوري طاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
34- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001.
35- عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013 عبد الله خبابة، تطور نظريات وإستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.
36- عبد المجيد حامد دراز – السياسات المالية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2002.
37- عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
38- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2003.
39- علي العزبي، عبد المعطي عساف، إدارة المالية العامة، الكويت.
40- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.
41- فاطمة السويسي، المالية العامة والمؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 2000.
42- فتحي احمد دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار رضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.
43- فليح حسين حلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار عالم للنشر، الطبعة الأولى، 2006.
44- فوزي عطوي، المالية العامة، النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
45- محمد الصغير بعلي، يسري أبو علا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
46- محمد حسن الوادي وأحمد عارف العساف ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.
47- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2009.
48- محمد طاقة، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

49- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
50- محمد فوزي أبو سعود، الاقتصاد الكلي، الإسكندرية، 2004.
51- محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، الأردن، 2015.
52- محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 1999.
53- محمود الوادي، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري للنشر والتوزيع، طبعة العربية، الأردن، 2007.
54- محمود حسين الوادي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2009.
55- منصور بن إعمارة، الرسم على القيمة المضافة La TV ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010.
56- منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012 نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007.
57- نعيم إبراهيم الطاهر، مدارس الفكر الاقتصادي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.
58- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر – دراسة مقارنة- دار الفكر الجامعي للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2007.
59- يونس أحمد البطريق وآخرون، المالية العامة (الضرائب والنفقات العامة)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

➢ **الرسائل الجامعية**

أ. **أطروحة الدكتوراه**

1. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996 – 2005)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
2. محمد إبراهيم مادي، فعالية السياسية المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر (2000 – 2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013.

3. محمد لعلاوي، دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.
4. مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004) أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتورة، جامعة الجزائر، 2005.

ب. مذكرات الماجستير

1. أسماء عدة، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة وهران، الجزائر، 2016.
2. باية ساعو، الإنعاش الاقتصادي في الجزائر(واقع وأفاق) ، مذكرة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.
3. بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم-دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008، مذكرة ماجيستر جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر،2011.
4. حنان شلغوم، أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه منطقة قسنطينة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012.
5. خير الدين بومحروق، دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، جامعة جيجل، 2011.
6. خيرة خيالي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، دراسة تحليلية لفترة 2000 – 2012،مدكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
7. رحمة نابتي، النظام الضريبي بين الفكر المالي والفكر المالي الإسلامي(دراسة مقارنة)، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2014.
8. شريفة منصور، السياسة المالية كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي ودراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2006.
9. شهيناز صياد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2013.
10. الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013.

11. عبد الباسط بوزيان، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة حالة الجزائر (1994 – 2004)، مذكرة ماجستير، الجزائر، 2007.
12. عمر يحياوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر للفترة (2009–2010)، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
13. فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة–الجزائر–مصر– السعودية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير،جامعة الجزائر،2008.
14. فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.
15. كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2001 – 2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010.
16. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشرة والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2011.
17. نفيسة با محمد، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI، مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016.

➢ **المجلات والدوريات والتقارير**

1. زبير عياش، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية، العدد 04، الجزائر، 2015.
2. شهرزاد زغيب، الاستثمار الأجنبي في الجزائر، واقع وأفاق، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة، العدد الثامن، 2005.
3. عبد الرزاق حمد حسين وعامر عمران كاظم، قياس أثر الاستثمار الأجنبي الغير مباشر علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية –الهند حالة الدراسة، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية،العدد الأول، 2012 .
4. فريدة معارفي، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2010، المجلة الجزائر للتنمية الاقتصادية العدد3، 2015.
5. محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة اقتصادية شمال افريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008.
6. محمد عيسى، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012.

7. محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، الجزائر، 2016.
8. ناصر مراد، تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، جامعة البليدة، الجزائر، 2009.
9. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000 – 2010)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة الشلف 2013.
10. نبيل بوفليح، دراسة سياسة الإنعاس الاقتصادي في دعم النمو القطاع الفلاحي في الجزائر، ملتقى الدولي التاسع حول استدانة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية يومي 23 و24 نوفمبر 2014، العدد 9، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

➢ **قوانين ومراسيم التشريعية**

1. المادة 06، 08 من القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.
2. المادة 11 من القانون 17/84 المتضمن قوانين المالية.
3. المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017.
4. المادة 24 من قانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.
5. المادة 282 مكرر 4 ومكرر 5: من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017.
6. المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017.
7. المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017.
8. المادة 35 من القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقانون المالية.
9. المادتين 21، 23 من قانون الرسم على رقم الأعمال، 2017.

ثانيا: باللغة الأجنبية

➢ **المجلات والتقارير**

1. Banque d'Algérie – diredion générale de Trésor rapport annuel de la Banque d'Algérie – 2000 – 2016.

المواقع الالكترونية

1. تقارير بنك الجزائر 2000 – 2016. http://www.bank-of-algeria.dz
2. www.cg.gov.dz/psre
3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.http://www.andi.dz
4. http://www.eco.algeria.com

الملخص

للسياسة المالية دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إذ يعتبر من أهم المصادر التمويلية التي تسعى الدول سواء كانت نامية أو متقدمة إلى استقطابه لكونه يمثل الأداة والوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وأرقى درجات التطور، وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر ومنح العديد من الامتيازات والضمانات، وتعتبر الجزائر من الدول التي تسعى جاهدة إلى جذب هذا النوع من الاستثمارات وذلك من خلال الاعتماد على أدوات السياسة المالية وتوفير مجموعة من الحوافز والضمانات و قيامها بالعديد من المشاريع والبرامج التي تسعى إلى تحسين مناخها الاستثماري، إلا أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر يبقى ضعيفا ومنه يمكن القول أن فعالية السياسة المالية في التأثير على المستثمر الأجنبي المباشر تبقى ضعية، وهذا راجع للمعوقات التي تواجه المناخ الاستثماري الذي أدى إلى فشل السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية:

السياسة المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق العام، الإيرادات العامة, مناج الاستثمار.

Abstract :

Financial policy plays an important role in attracting foreign direct investment as it is considered one of the most important financing sources that countries, whether developing or advanced, seek to attract because it is the tool and the main means to achieve economic development and the highest level of development and achieve restrictions on foreign investment and granting many privileges and guarantees. Countries that strive to redress this type of investment by relying on the tools of fiscal policy and providing a range of incentives and guarantees and the implementation of many projects and programs that seek to improve the climate investment That the flow of foreign direct investment to Algeria is weak and it can be said that the effectiveness of fiscal policy in influencing the foreign investor remains weak, this is due to a set of constraints facing the investment climate, which led to the failure of fiscal policy to attract foreign direct investment

Key words:

Finance policy, foreign direct investment, public spending, public revenue, Investment climate.